قضايا علوم القرآن
في صحيح الإمام ابن حبان
جمعا ودراسة

دكتور

محمد أحمد محمود شلبي

مدرس بقسم التفسير وعلوم القرآن

كلية أصول الدين والدعوة – المنصورة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلوات الله وسلامه على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد .....

فإن كتاب: « المسند الصَّحيح على التَّقاسيم والأنواع، من غير وجود قطعٍ في سندها، ولا ثبوت جرحٍ في ناقليها» والمعروف بـ :(صحيح ابن حبان)، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي من أجمع المصنفات في الأخبار النبوية، وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية، ويعد من أهم كتب السنة التي وثَّقت أحاديث رسول الله – – صلى الله عليه وسلم – ، ولقد حاز هذا الكتاب الفضل من ناحيتين:

الأولى: من ناحية مؤلِّفه العظيم الإمام أبي حاتم بن حبان المشهود له بسعة الثقافة وطول الباع في علوم الحديث، والشريعة، والعربية، والجرأة المحمود والذكاء الواسع، فلم يكن – رحمه الله تعالى – مجرد جامع للحديث، وإنما كان ناقدا فذا، وعالما حصيفا، ومدققا ذكيا، ومجتهدا جريئا، له منهجه وأسلوبه،« ومن تأمل تصانيفه تأمُّلَ منصف، علم أن الرجل كان بحرا في العلوم»(١)

والناحية الثانية: من حيث كونه موسوعة علمية حوت كثيرا من الفوائد القرآنية، والشرعية، واللغوية، والحديثية، وغيرها،(لاسيما بعدما رتبه الإمام ابن بلبان، ترتيبا قرَّب به فوائده، وردّ به شوارده)

وقد ضمنه صاحبه الإمام أبي حاتم بن حبان كثيرا من القضايا العلمية في مختلف فروع العلم، وذلك عن طريق

- تراجم الأبواب التي أوردها في كتابه والتي تدل على رأيه في موضوع الترجمة.

(١) معجم البلدان: (١/ ٤١٥).

- التعليقات التي أتبعها كثيرا من الأحاديث والتي تبرز بجلاء آراءه في كثير من القضايا العلمية المهمة.

وقد أفصح هذان الرافدان عن آراء ابن حبان في كثير من القضايا العلمية، وأطلعانا على عقلية الإمام ومدى تضلعه من علوم الشريعة. فقد توج الإمام ابن حبان كل حديث بترجمة فقهية، استنبطها من نص الحديث– صنيعَ البخاري رحمه الله في صحيحه– ولكنه زاد عليه كثيرا، لأنه درس كل حديث أولا، ولأن عدد الأحاديث في صحيح ابن حبان تزيد على ما عند البخاري ثانيا، ومن خلال تصفح العناوين يدرك القارئ مقدرة خارقة على النفاذ إلى النص واستشفاف مؤداه، وذكاء مدهشا في صياغة العنوان الذي يدل على المحتوى ويوضح المقصود. (١)

وكان مما لفت نظري أثناء مطالعة الكتاب أن المصنف أورد كثيرا من قضايا علوم القرآن في الكتاب، فتحركت همتي، وصح مني العزم على جمعها، ودراستها خصوصا وأنني لم أجد بعد بحث وتقص دراسةً تناولت قضايا علوم القرآن وآراء ابن حبان فيها من خلال صحِيحِه ومثلُ الإمام ابن حبان في علمه، ومكانته، وقوة مؤلفاته جدير بأن تدرس آراؤه وأن تكون محل بحث وتحقيق، فاستخرت الله تعالى وشرعت في جمع المادة العلمية من مظانها من صحيحه وترتيبها وتناولها بالدراسة، راجيا منه تعالى أن يعصمني عن الزيغ والزلل، ويقيني مصارع السوء في القول والعمل، ويوفقني لتحصيل ما أرومه وأرجوه، ويهديني إلى تكميله على أحسن الوجوه، «وأن يجعله زادا لحسن المصير إليه، وعتادا ليُمن القدوم عليه، إنه لكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل»(٢).

أسباب اختيار البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في عدة نقاط، منها:

(١) مقدمة موارد الظمآن إلى صحيح ابن حبان، تحقيق حسين أسد ص:٥٨.

(٢) هذه عبارة الأمير علاء الدين بن بلبان في مقدمته لصحيح ابن حبان /٦٩.

- استكمال الدراسات التي عنيت بتتبع آراء المحدثين في التفسير وعلوم القرآن، إذ من المعلوم أن التفسير كان بابا من أبوب الحديث حتى استقل بعد ذلك، فللمحدثين جهود لا تُنكَر في الاهتمام بالقرآن وعلومه، وإرساء قواعد هذا العلم وتشييد بنيانه، فكان هذا البحث حلقة في سلسة الدراسات التي تفصح عن آراء المحدثين في قضايا القرآن وعلومه.
- ما للإمام ابن حبان وصحيحه، من مكانة كبيرة بن أهل العلم، وقد كان الإمام ابن حبان ذا معرفة عميقة بعلوم مختلفة، وقد تجلت مكانته في اهتمام العلماء الذين ألفوا في علوم القرآن بتتبع آرائه، والاعتماد عليها، فقد نقل عنه الزركشي في البرهان، والسيوطي في الإتقان، واعتمد عليه أئمة التفسير كالقرطبي، وابن كثير، والألوسي، في ذكر آرائه، وأحكامه على رجال الحديث، فإن ابن حبان كما اشتهر بالتبريز في علوم الحديث والرجال فإن له أيضا معرفة كبيرة بعلوم أخرى ومنها التفسير وعلوم القرآن
- اهتمام ابن حبان بإبداء الرأي في كثير من الأحاديث التي يرويها، حيث كان يورد الحديث مترجِما له بما يدل على رأيه، ثم يعلق عليه بتعليق يبين ما يراه في موضوعه، وقد يتفق أو يختلف مع جمهور العلماء، فجاء هذا البحث ليرفع النقاب عن آرائه في نوع من هذه العلوم، وهو آراؤه في علوم القرآن .
- عدم وجود دراسة عنيت بتتبع آراء ابن حبان في التفسير وعلوم القرآن؛ فلم أجد – فيما أعلم– دراسة تناولت قضايا علوم القرآن في صحيح ابن حبان رحمه الله تعالى .

منهج البحث

وكان منهجي في البحث على النحو التالي:

- استقرائي، حيث تتبعت آراء ابن حبان في صحيحه ثم قمت بتصنيفها حسب مباحث علوم القرآن المختلفة
- وصفي، حيث قمت باستعراض أقوال العلماء في المسألة محل الدراسة ذاكرا أقوالهم واختلافهم في المسألة، كي يتسنى لي معرفة اتجاه ابن حبان
- تحليلي، حيث قمت بالترجيح بين تلك الآراء على ضوء قواعد وأصول الجمع والترجيح المتبعة، ثم بينت إلى أي الفريقين ينتمي الإمام ابن حبان، ومدى اتفاقه أو اختلافه مع غيره من العلماء.

خطة البحث

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

تحدثت في المقدمة عن أهمية البحث، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع ، ثم يلي ذلك متنُ البحث وقد جاء في مبحثين:

المبحث الأول : في التعريف بالإمام أبي حاتم بن حبان وكتابه الصحيح، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في التعريف بالإمام أبي حاتم ابن حبان، ويشمل ذلك: التعريف باسمه، ومولده، وطلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، وآثاره العلمية، ومذهبه الفقهي، وبيان التهم التي وجهت إليه وردّها، ثم بيان سنة وفاته – رحمه الله – تعالى–

المطلب الثاني: في التعريف بكتابه الصحيح (ميدان البحث)، ويشمل ذلك: بيان الاسم العلمي للكتاب، وشرط مؤلفه فيه، ومنهج ابن حبان في ترتيبه، وإعادة ترتيب الإمام علاء الدين بن بلبان للكتاب، وبيان منزلة الكتاب بين كتب السنة

المبحث الثاني: في قضايا علوم القرآن في صحيح الإمام أبي حاتم ابن حبان – – رحمه الله – تعالى، وآراؤه فيها، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: رأي الإمام ابن حبان في أول ما نزل من القرآن.

المطلب الثاني: رأي الإمام ابن حبان في نسخ القرآن بالسنة.

المطلب الثالث: رأي الإمام ابن حبان في مسألة الأحرف السبعة.

المطلب الرابع : رأي الإمام ابن حبان في حكم قراءة القرآن بالألحان.

المطلب الخامس: رأي الإمام ابن حبان في مسألة التفاضل بين آيات القرآن وسوره.

المطلب السادس: في بعض الملاحظات على الإمام ابن حبان في صحيحه.

ثم تأتي الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث، وفهرس المراجع والمحتويات.

والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المطلب الأول

في التعريف بالإمام أبي حاتم ابن حبان

اسمه ونسبه(١)

هو أَبُو حَاتِمٍ، مُحَمَّدُ بنُ حبَّان بنِ أَحْمَدَ بنِ حبَّان، التَّمِيْمِيُّ[٢]، البُسْتِيُّ[٣]، السِّجِسْتانِيُّ[٤].

مولده

وُلِدَ سَنَةَ بِضْعٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ، بمدينة بُسْت، التابعة لإقليم سِجِسْتَان، وهي في التَّقسيم الحديث تابعةٌ لدولة أفْغَانِسْتان[٥].

طلبه العلم

تأخَّر ابن حبَّان قليلاً في طلب العلم، ولم تذكر المصادر سبب ذلك، ولا سبب طلبه للعلم، ولا كيْفيَّة توجُّهه إليه، إلا أنَّ همَّته العالية أوصلته إلى مراتب الأئمة العالية.

---

(١) تلخيص المتشابه في الرسم: (١/ ١٠٩)، الأنساب: (٢/ ٢٠٩-٢١٠)، تاريخ دمشق: (٥٢/ ٢٤٩)، ترجمة: (٦١٩٣)، معجم البلدان: (١/ ٤١٥-٤١٩)، طبقات الفقهاء الشَّافعيَّة: (١/ ١١٥-١١٨)، إنباه الرواة على أنباه النحاة: (٣/ ١٢٢)، طبقات علماء الحديث ابن عبد الهادي: (٣/ ١١٣-١١٦)، سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٩٢)، تذكرة الحفاظ: (٣/ ٩٢٠-٩٢٤)، تاريخ الإسلام، وفيات سنة: (٣٥٤)، (٨/ ٧٣)، ميزان الاعتدال: (٤/ ٨٠)، طبقات الشَّافعيَّة الكبرى: (٣/ ١٣١-١٣٥)، البداية والنهاية: (١٥/ ٢٨١)

(٢) نسبة إلى تميم القبيلة العربية المشهورة. ينظر الأنساب: (٣/ ٧٨)، واللباب: (١/ ٢٢٢).

(٣) نسبة إلى بُسْت، وهي بلدة من بلاد كابل، بين هراة وغزنة، وهي بلدة حسنة كثيرة الخضر والأنهار والبساتين. ينظر الأنساب: (٢/ ٢٠٨)، واللباب: (١/ ١٥١)، معجم البلدان: (١/ ٤١٤).

(٤) نسبة إلى سِجِسْتان، الإقليم المعروف، وهو اليوم تابع لدولة أفغانستان. ينظر الأنساب: (٧/ ٤٥)، اللباب: (٢/ ١٠٥)

(٥) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٩٣)، الأنساب: (٢/ ٢٠٩)، معجم البلدان: (١/ ٤١٤).

فبدأ طلب العلم على رأس الثلاثمائة، وقد جاوز العِشرين من عمره، ومع ذلك فقد رحل إلى بلادٍ كثيرة، فسمع بنيسابور وخراسان والعراق والشام والجزيرة والحجاز، وغيرها من البلاد، وسمع خلال ذلك من أكثر من ألفي شيخ كما يقول بنفسه [١].

قال: "ولعلَّنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسبيجاب[٢] إلى الإسكندرية"[٣].

قال السَّمعاني[٤]:

"رَحل فِيمَا بَين الشاش[٥] إِلَى الْإِسْكَنْدَرِيَّة"[٦].

يريد ابن حبَّان من قوله هذا أن يُبيِّن لنا أنَّه رحل إلى أقصى ما تمكن الرِّحلة إليه لطلب العلم في عصره؛ فالشاش في المشرق أقصى بلاد الإسلام آنذاك، وبعدها تبدأ بلاد التُّرك، وأمَّا الإسكندرية فآخر ما يمكن لمحدثٍ يطلب السُّنن أن يصل إليها آنذاك؛ لأنَّ ما بعدها دولة الفاطميِّين، ولم يكن ثمت تبادل علمي معها.[٧]

---

(١) ميزان الاعتدال: (٤/ ٨٠)، ومقدمة تحقيق صحيح ابن حبان لشعيب الأرنؤوط: (١/ ١٠).

(٢) ويقال لها أسفيجاب، وإسفيجاب، وهي بلدة كبيرة في المشرق من بلاد ما وراء النهر، من ثغور الترك، في حدود تركستان، وهي اليوم ضمن جمهورية كازخستان. ينظر الأنساب: (١/ ٢٤١)، معجم البلدان: (١/ ١٧٩).

(٣) مقدمة ابن حبَّان لصحيحه: (١/ ١٥٢).

(٤) الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، مُحَدِّثُ خُرَاسَانَ: أَبُو سَعْدٍ، عَبْدُ الكَرِيْمِ بن مُحَمَّدِ بن مَنْصُوْرِ التَّمِيْمِيُّ، السَّمْعَانِيُّ، الخُرَاسَانِيُّ، وُلِدَ بِمَرْوَ، فِي شَعْبَانَ، سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِ مائَةٍ، وَحُبِّب إِلَيْهِ الحَدِيْث، وَلاَزَمَ الطَّلَبَ مِنَ الحدَاثَةِ، وَلاَ يُوْصَف كَثْرَةُ البِلاَدِ وَالمَشَايِخِ الَّذِيْنَ أَخَذَ عَنْهُم، كثير التصانيف، من مصنفاته: "الأنساب"، و"التحبير في المعجم الكبير"، وغيرها، توفي فِي مُسْتهل رَبِيْع الأوَّل، سَنَة اثْنَتَيْنِ وَسِتِّيْنَ وَخَمْس مائَة، بِمَرْوَ، وَلَهُ سِتٌّ وَخَمْسُوْنَ سَنَةً. ينظر: تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٣١٦)، سير أعلام النبلاء: (٢٠/ ٤٥٦).

(٥) مدينة وراء نهر سيْحون، وهي أكبر ثغر في وجه الترك، ومن الشاش إلى إسفيجاب اثنان وعشرون فرسخا. وتسمى اليوم طشقند، وهي عاصمة دولة أوزباكستان. ينظر: الأنساب: (٧/ ٢٤٤)، ومعجم البلدان: (٣/ ٣٠٨).

(٦) الأنساب: (٢/ ٢٠٩).

(٧) ينظر مقدمة تحقيق صحيح ابن حبَّان لشعيب الأرنؤوط: (١/ ١٠).

قال الذَّهبيُّ معلقاً: "كَذَا فلتكنِ الهممُ، هَذَا مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الفِقْهِ، وَالعَرَبِيَّةِ، وَالفضَائِلِ البَاهِرَةِ، وَكَثْرَةِ التَّصَانِيْفِ"[1].

شيوخه

سمع أمماً لا يُحصون من مصر إلى خراسان، ولم يحصرهم أحدٌ ممن ترجم له، وذكر منهم محقق الكتاب[2] أكثر من اعتمد عليهم ابن حبَّان في صحيحه، فكانوا واحداً وعشرين شيخاً، نذكر منهم:

١-أحمد بن علي بن المثنَّى، أبو يعلى الموْصِلِيُّ.

٢-الحَسَنُ بنُ سُفْيَانَ بنِ عَامِرٍ، أَبُو العَبَّاسِ الشَّيْبَانِيُّ، النَّسَوِيُّ[3].

٣-الفَضْلُ بنُ الحُبَابِ، أَبُو خَلِيْفَةَ الجُمَحِيُّ[4].

٤-عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ شِيْرَوَيْه، أَبُو مُحَمَّدٍ، القُرَشِيُّ[5].

٥-مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، أَبُو بَكْرٍ، النَّيْسَابُوْرِيُّ.

---

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦ /٩٤).

(٢) انظر مقدمة تحقيق صحيح ابن حبَّان لشعيب الأرنؤوط: (١/ ١٢).

(٣) الحافظ الإمام شيخ خراسان، صاحب المسند الكبير، كان محدث خراسان في عصره، وكان متقدما في الثبت والكثرة والفهم والفقه، توفي في رمضان سنة ثلاثٍ وثلاثِ مائة. ينظر تذكرة الحفاظ: (٢/ ٧٠٣)، وسير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٥٧). ونسبته إلى بلدة "نسا"، فيقال في النسبة إليها: النسائي، والنسوي. ينظر: الأنساب: (١٢/ ٨٢).

(٤) الإمَامُ، العَلاَّمَةُ، المُحَدِّثُ وُلِدَ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَمائَتَيْنِ، وكَانَ ثِقَةً، صَادِقاً، مَأْمُوْناً، أَدِيْباً، فَصِيْحاً، مُفَوَّهاً، رُحِلَ إِلَيْهِ مِنَ الآفَاقِ، وَعَاشَ مائَةَ عَامٍ سِوَى أَشْهُرٍ، تُوُفِّيَ فِي شَهْرِ رَبِيْعٍ الآخِرِ، أَوْ فِي الذِي يَلِيْهِ، سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلاَثِ مائَةٍ، بِالبَصْرَةِ. ينظر: تذكرة الحفاظ: (٢/ ٦٧٠)، وسير أعلام النبلاء: (١٤/ ٧). ونسبته إلى: "بني جُمَح" وهم بطن من قريش. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب: (١/ ٢٩١).

(٥) الإمَامُ، الحَافِظُ، الفَقِيْهُ صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، وُلِدَ سَنَةَ بِضْعَ عَشْرَةَ وَمائَتَيْنِ، تُوُفِّي سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلاَثِ مائَةٍ. ينظر: تذكرة الحفاظ: (٢/ ٧٠٥)، وسير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٦٦).

تلاميذه

كانت الرحلة إلى ابن حبَّان لسعة علمه، وإمامته في فنونٍ كثيرةٍ، وكثرة تصانيفه، ولذلك تَتَلمذ عليه العدد الكثير، منهم:

١-عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ أَحْمَدَ، أَبُو الحَسَنِ، الدَّارَقُطْنِيُّ.

٢-مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، ابْنُ مَنْدَةَ.

٣-مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو عَبْدِ اللهِ، الحَاكِمُ.

ثناء العلماء عليه

شهدت له أقوال الأئمة بسعة العلم، وشدِّة الذَّكاء، والحفظ، والإتقان، فكان- رحمه الله -بارعاً في فنونٍ كثيرةٍ؛ في الحديث، والفقه، والرجال، والطب، والفلك، والكلام، والعربية، وغيرها.

روى ابن عساكر، عن الإدريسي[١]، قال: "وكان أبو حاتم على قضاء سمرقند مدة طويلة، وكان من فقهاء الدِّين، وحفَّاظ الآثار، والمشهورين في الأمصار والأقطار، عالما بالطب والنجوم وفنون العلوم، ألف المسند الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، والكتب الكثيرة في كل فن، وفَقَّه الناس بسمرقند"[٢]

وذكره الحاكم فقال: "كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، صنَّف فخرج له من التَّصنيف في الحديث ما لم يُسبق إليه، وولي القضاء بسمرقند، وغيرها من المدن بخراسان"[٣].

وقال: "أبو حاتمٍ كبيرٌ في العلوم، وكان يحسد بفضله وتقدمه"[٤].

---

(١) الحَافِظُ، الإِمَامُ، المُصَنِّفُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو سَعْدٍ، الإِدْرِيْسِيُّ، مُحَدِّثُ سَمَرْقَنْد، له: "تاريخ سمرقند"، تُوُفِّي بِسَمَرْقَنْدَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَع مائَة، مِنْ أَبْنَاءِ الثَّمَانِيْنَ. ينظر: تذكرة الحفاظ: (٣/ ١٠٦٢)، وسير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٢٦).

(٢) تاريخ دمشق: (٥٢ /٢٥١).

(٣) الأنساب: (٢/ ٢٠٩)، تاريخ دمشق: (٥٢ /٢٥١)، معجم البلدان: (١/ ٤١٧).

(٤) تاريخ دمشق: (٥٢ /٢٥٣).

وَقَالَ الخَطِيْبُ: "كَانَ ثِقَةً ثبتا فاضلا فَهِماً"(١).

وقال عنه السَّمعاني: "إمام عصره، صنَّف تصانيف لم يسبق إلى مثلها، رحل فيما بين الشاش إِلى الْإِسْكَنْدَرِيَّة، وتلمذ فِي الفقه لأبي بكر بنِ خُزَيْمَة بنيسابور"(٢).

وقال عنه الحموي(٣): "الإمام العلَّامة الفاضل المتقن، كان مكثراً من الحديث والرِّحلة والشيوخ، عالماً بالمتون والأسانيد، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمَّل تصانيفه تأمُّل منصفٍ علم أن الرجل كان بحراً في العلوم"(٤).

قال ابنُ الصَّلاح: "كَانَ أَبُو حَاتِم هَذَا- رحمه الله -وَاسع الْعلم، جَامعاً بَين فنونٍ مِنْهُ، كثير التَّصنيف، إِمَامًا من أَئِمَّة الحَدِيث، كثير التَّصَرُّف فِيهِ والافتنان، يسْلك مَسْلَك شَيْخه ابْن خُزَيْمَة فِي استنباط فقه الحَدِيث ونكته"(٥).

قال ابن حبَّان عن نفسه: "لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفَي شيخٍ"(٦).

قال الذَّهبيُّ: "كَذَا فلتكنِ الهممُ، هَذَا مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الفِقْهِ، وَالعَرَبِيَّةِ، وَالفضَائِلِ البَاهِرَةِ، وَكَثْرَةِ التَّصَانِيْفِ"(٧).

---

(١) تلخيص المتشابه في الرسم: (١/ ١٠٩).

(٢) الأنساب: (٢/ ٢٠٩).

(٣) ياقوت بن عبد الله، الرومي، أبو عبد الله الحموي، الأديب، الأخباري، المؤرخ، هو رومي الجنس والمولد، ولد في سنة أربع أو خمس وسبعين وخمسمائة ببلاد الروم، وأسر من بلاده صغيرا، واشتراه ببغداد عسكر الحموي-وهو مولاه-، وأعتقه في سنة ست وتسعين وخمسمائة، وكان متعصبا على علي حتى كاد الناس يقتلونه، وكانت له همة عالية في تحصيل المعارف، من مصنفاته: "معجم البلدان"، و "معجم الأدباء"، توفي يوم الأحد العشرين من شهر رمضان سنة ست وعشرين وستمائة. ينظر: وفيات الأعيان: (٦/ ١٢٧)، سير أعلام النبلاء: (٢٢/ ٣١٢).

(٤) معجم البلدان: (١/ ٤١٥).

(٥) طبقات الفقهاء الشَّافعيَّة: (١/ ١١٦).

(٦) مقدمة ابن حبَّان لصحيحه: (١/ ١٥٢).

(٧) سير أعلام النبلاء: (١٦ /٩٤).

قال ابن حجر: "وابن حبَّان قد كان صاحب فنون، وذكاء مفرط، وحفظ واسع إلى الغاية، – رحمه الله –"[١].

آثاره العلمية

كان ابن حبَّان كثير التصانيف، له من الكتب العدد الكثير، وكانت الرحلة إلى مصنَّفاته، في حياته، وبعد وفاته، وقد ذكر الحموي[٢] كثيراً منها، إلا أنَّ الكثير منها قد ضاع مع مرور الأزمان، بسبب ضعف أمر السلطان، واستيلاء ذوي العَيْث والفساد على أهل تلك البلاد، وعدم اهتمام أهل هذه البلاد بالعلم وأهله وكتبه مع مرور الأزمان.

قال الحمويُّ: "قال أبو بكرٍ الخطيب: سألت مسعود بن ناصر –يعني السِّجْزِيُّ[٣]– فقلت له: أكلّ هذه الكتب موجودة عندكم، ومقدور عليها ببلادكم؟ فقال: إنما يوجد منها الشيء اليسير، والنزر الحقير.

قال: وقد كان أبو حاتم ابن حبَّان سبَّل كتبه ووقفها، وجمعها في دارٍ رسمها لها، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان ضعف السلطان، واستيلاء ذوي العَيْث والفساد على أهل تلك البلاد.

قال الخطيب: ومثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ، فيتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها ويجلّدوها إحرازاً لها، ولا أحسب المانع من ذلك كان إلا قلّة معرفة أهل تلك البلاد بمحلِّ العلم وفضله، وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به"[٤].

---

(١) لسان الميزان: (٧/ ٥٠).

(٢) معجم البلدان: (١/ ٤١٧).

(٣) الإِمَامُ، المُحَدِّثُ، الرَّحَّالُ، الحَافِظُ، أَبُو سَعِيْدٍ، السِّجْزِيُّ، تُوُفِّي بِنَيْسَابُوْرَ فِي جُمَادَى الأُوْلى سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَة. ينظر: تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٢١٦)، وسير أعلام النبلاء: (١٨/ ٥٣٢).

(٤) معجم البلدان: (١/ ٤١٨).

أما ما وُجد وطُبع من كتبه:

١-التقاسيم والأنواع[١].

٢-كتاب الثقات[٢].

٣-معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين[٣].

٤-مشاهير علماء الأمصار[٤].

٥-روضة العقلاء ونزهة الفضلاء[٥].

مذهبه الفقهي

كان ابن حبَّان من كبار فقهاء الشَّافعيَّة، وصرَّح في صحيحه باتِّباعه مذهب الشافعيِّ، فقال: "وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ أَصْلٍ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِي كُتُبِنَا، أَوْ فَرْعٍ اسْتَنْبَطْنَاهُ مِنَ السُّنَنِ فِي مُصَنَّفَاتِنَا هِيَ كُلُّهَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ رَاجِعٌ عَمَّا فِي كُتُبِهِ"[٦]

كما ترجم له غير واحدٍ ممن اعتنى بجمع تراجم فقهاء الشَّافعيَّة.

لكنَّه لم يكن متقيِّدا بالمذهب الشَّافعي، منافحاً عنه وإن ضعف دليله؛ وإنَّما كان مجتهداً مطلقاً، يدور مع الدَّليل حيث دار، شأنه في ذلك شأن أهل الحديث العاملين به.

---

(١) طبع مؤخرا بدار ابن حزم ببيروت: (١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م)، بتحقيق: محمد علي سونمز، وخالص آي دمير.

(٢) نشرته: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، في سنة: ١٣٩٣هـ: ١٩٧٣م، في تسعة أجزاء.

(٣) له أكثر من طبعة، منها طبعة: "دار الصميعي للنشر والتوزيع"، بتحقيق حمدي السلفي، في سنة: (١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م).

(٤) له أكثر من طبعة، منها طبعة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة: (١٤١١ هـ -١٩٩١ م).

(٥) مطبوع بدار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٦) صحيح ابن حبَّان: (٥/ ٤٩٧).

وقد نصَّ ابن حبَّان على ذلك في كتابه، فقال: "...لَأَنَّا لَا نَسْتَحِلُّ الِاحْتِجَاجَ بِغَيْرِ الصَّحِيحِ مِنْ سَائِرِ الْأَخْبَارِ، وَإِنْ وَافَقَ ذَلِكَ مَذْهَبَنَا. وَلَا نَعْتَمِدُ مِنَ الْمَذَاهِبِ إِلَّا عَلَى الْمُنْتَزَعِ مِنَ الْآثَارِ، وَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ قَوْلَ أَئِمَّتِنَا"(١).

التهم الذي وجهت للإمام ابن حبان رحمه الله

اتُّهم ابن حبَّان بتهمتين، من أجلهما طعن بعض النَّاس عليه، ممن لم يفهم مراده، وقد ردَّهما العلماء، وفندوا محتواهما، ولم تكن تلك التهمتان سبباً للطعن في عدالته ولا إمامته.

التُّهمة الأوَّلى:

لابن حبان مقالة فهم منها بعض الناس أنه يرى أن النبوة بالاكتساب وليست منحة خلاف ما عليه كافة المسلمين(٢) ولكنها تهمة باطلة فندها العلماء ووضحوا معنى كلام ابن حبان وبينوا أن جلالته وإمامته تمنعانه من اعتقاد مثل هذا الاعتقاد الفاسد

---

(١) صحيح ابن حبَّان: (٣/ ٣٩٧).

(٢)الذي عليه الإجماع عند المسلمين أن النبوة محض فضل واختيار من الله تعالى لأنبيائه ورسله، وليست بالاكتساب، قال صاحب جوهرة التوحيد:

وَلَمْ تَكُنْ نُبُوَّةٌ مُكْتَسَبَةْ * وَلَوْ رَقَى في الخَيْرِ أَعْلَى عَقَبَةْ**

بَلْ ذَاكَ فَضْلُ اللهِ يؤتيهِ لِمَنْ * يَشَاءُ جَلَّ اللهُ واهِبُ المِنَنْ**

قال الشارح **وَلَمْ تَكُنْ نُبُوَّةٌ مُكْتَسَبَةْ**، أي: لا يكتسب العبد النبوة بمباشرة أسباب مخصوصة، كملازمة الخلوة والعبادة، وتناول الحلال، كما زعمت الفلاسفة. فالذي ذهب إليه المسلمون جميعاً أن النبوة إنما هي خصوصية من الله تعالى، ولا يبلغ العبد أن يكتسبها، ويفسرونها: باختصاص العبد لسماع وحي من الله تعالى بحكم شرعي تكليفي، سواء أمر بتبليغه أم لا، وهكذا الرسالة، لكن بشرط أن يؤمر بالتبليغ. ويفسر الفلاسفة النبوة: بأنها صفاء وتجل للنفس يحدث لها من الرياضات، وبالتخلي عن الأمور الذميمة والتخلق بالأخلاق الحميدة. والقول بأنها مكتسبة، من أقوى المسائل التي كفرت بها الفلاسفة ويلزم على قولهم باكتسابها تجويز نبي بعد سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم، أو معه. وذلك مستلزم لتكذيب القرآن والسنة. =

قال ابن عساكر: "أنكروا على أبي حاتم بن حبَّان قوله: "النبوة: العلم والعمل"، فحكموا عليه بالزندقة، وهجر، وكتب فيه إلى الخليفة، فكتب بقتله، وسمعت غيره يقول: لذلك خرج إلى سمرقند"(١)

وأجاب الذَّهبيُّ عنها، فقال: "هَذِهِ حِكَايَةٌ غريبَةٌ، وَابنُ حبَّان مِنْ كبارِ الأَئِمَةِ، وَلَسْنَا نَدَّعِي فِيْهِ العِصْمَةَ مِنَ الخَطَأِ، لَكِنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ التي أَطلقَهَا، قَدْ يُطلقُهَا المُسْلِمُ، وَيُطلقُهَا الزِّنديقُ الفيلسوفُ. فَإِطلاَقُ المُسْلِمِ لَهَا لاَ يَنْبَغِي، لَكِنْ يُعتذرُ عَنْهُ، فَنَقُوْل: لَمْ يُرِدْ حصرَ المبتدأِ فِي الخَبَرِ، وَنظيرُ ذَلِكَ قولُهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: "الحَجُّ عَرَفَةٌ"(٢)، وَمعلومٌ أَنَّ الحَاجَّ لاَ يصيرُ بِمُجَرَّدِ الوُقُوْفِ بِعَرَفَةِ حَاجّاً، بَلْ بَقِيَ عَلَيْهِ

=فقد قال تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾. وقال صلى الله عليه وسلم: «لا نَبِيَّ بَعْدِي». وأجمعت الأمة على إبقاءه على ظاهره.

ولو رقى في الخير أعلى عقبة: والمعنى لا يكتسب النبوة أحد، ولو فعل في الخير أشق العبادات.

بل ذاك فضل الله يؤتيه لمن يشاء: بعدما قرر أن النبوة والرسالة من غير اكتساب قرر – هنا – أنها تكون بفضل الله تعالى. والفضل هو إعطاء الشيء بغير عوض، لا عاجل ولا آجل، لذا لا يكون لغيره تعالى فعليه يكون الاصطفاء للنبوة والاختيار للرسالة إنما هو بفضل الله تعالى، كما قال عز وجل: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾. وقوله: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾. فهو سبحانه يعلم من كان مستجمعاً لشروط النبوة فيؤتيه إياها.– **جل الله واهب المنن:** أي تنزه الله عن أن ينال أحد شيئاً لم يرد إعطاءه إياه، فهو سبحانه واهب المنن، أي واهب العطايا. شرح البيجوري على جوهرة التوحيد

(١) تاريخ دمشق: (٥٢ /٢٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب المناسك، باب: من لم يدرك عرفة، حديث رقم: (١٩٤٩)، والترمذي في سننه، أبواب الحج، باب: ما جاء من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، حديث رقم: (٩٠٤)، والنسائي في الصغرى، كتاب مناسك الحج، باب: فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة، حديث رقم: (٣٠٤٤)، وابن ماجة في السنن، أبواب المناسك، باب: =

فروضٌ وَواجبَاتٌ، وَإِنَّمَا ذكرَ مُهمَّ الحَجِّ. وَكَذَا هَذَا ذكرَ مُهمَّ النُّبُوَّةِ، إِذْ مِنْ أَكملِ صفَاتِ النَّبِيِّ كمَالُ العِلْمِ وَالعملِ، فَلاَ يَكُون أَحدٌ نَبِيّاً إِلاَّ بوجودِهِمَا، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ برَّزَ فِيْهِمَا نَبِيّاً؛ لأَنَّ النُّبُوَّةَ مَوْهِبَةٌ مِنَ الحَقِّ تَعَالَى، لاَ حِيْلَةَ للعبدِ فِي اكتسَابِهَا، بَلْ بِهَا يتولَّدُ العِلْمُ اللَّدُنِّيُّ وَالعملُ الصَّالِحُ. وَأَمَّا الفيلسوفُ فَيَقُوْلُ: النُّبُوَّةُ مكتسبَةٌ يُنْتجُهَا العِلْمُ وَالعملُ، فَهَذَا كفرٌ، وَلاَ يريدُهُ أَبُو حَاتِمٍ أَصلاً، وَحَاشَاهُ"[1].

التُّهمة الثَّانية:

قال ابن عساكر: "قال أبو إسماعيل الأنصاري[2]: سألت يحيى بن عمار[3] عن أبي حاتم بن حبَّان البُسْتِيِّ، قلتُ، رأيتَه؟

قال: وكيف لم أره ونحن أخرجناه من سِجِسْتَان، كان له علمٌ كثيرٌ ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر الحد لله عزَّ وجلَّ؛ فأخرجناه من سِجِسْتَان"[4].

=من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع، حديث رقم: (٣٠١٥). من حديث: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدِّيلِيِّ. الإصابة: (٦/ ٥٧٧).

وصححه ابن خزيمة، وابن حبَّان، والحاكم-وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه-، والألباني. ينظر: صحيح ابن خزيمة: (٤/ ٢٥٧)، وصحيح ابن حبَّان: (٩/ ٢٠٣)، والمستدرك: (٢/ ٣٣٣)، والإرواء: (٤/ ٢٥٦).

(١) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٩٦)، وتذكرة الحفاظ: (٣/ ٩٢٢)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٨١).

(٢) شَيْخُ الإِسْلاَمِ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ: عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الهَرَوِيُّ، وُلِد فِي سَنَةِ سِتٍّ وَتِسْعِيْنَ وَثَلاَثِ مائَة، صاحب كتاب: "منازل السائرين" الذي شرحه ابن القيم في: "مدارج السالكين"، وكتاب: "ذم الكلام"، تُوُفِّيَ فِي ذِي الحِجَّةِ، سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَة، عَنْ أَرْبَعٍ وَثَمَانِيْنَ سَنَة وَأَشهرٍ. ينظر: تذكرة الحفاظ: (٣/ ١١٨٣)، وسير أعلام النبلاء: (١٨/ ٥٠٣).

(٣) المُحَدِّثُ، الوَاعِظُ، شَيْخُ سِجِسْتَان، أَبُو زَكَرِيَّا الشَّيْبَانِيُّ، كَانَ لَهُ جَلاَلَةٌ عَجِيْبَةٌ بهَرَاة وَأَتْبَاعٌ وَأَنصَار، وَكَانَ فَصِيْحاً مُفَوَّهاً، حسنَ المَوْعِظَةِ، رَأْساً فِي التَّفْسِيْر، مِنْ كِبَارِ المُذَكّرين، تُوُفِّي فِي ذِي القَعْدَةِ سَنَة اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ. ينظر: سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٤٨١).

(٤) تاريخ دمشق: (٥٢/ ٢٥٣).

وأجاب الذهبي عنه، فقال: "إنكار الحدِّ وإثباته، مما لم يأت به نصٌّ، والكلام منكم فضولٌ، ومن حُسْن إِسْلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ، والإيمان بأنّ الله تعالى ليس كمثله شيءٌ من قواعد العقائد، وكذلك الإيمان بأنَّ الله بائنٌ من خلقه، متميّزةٌ ذاته المقدَّسة من ذوات مخلوقاته"(١).

وقال: "...فمن أثبته قال له خصمه: جعلت لله حداً برأيك، ولا نص معك بالحد، والمحدود مخلوق، تعالى الله عن ذلك. وقال هو للنافي: ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حد له، فمن نزه الله وسكت سلم وتابع السلف"(٢).

وفاته – رحمه الله–

تُوُفِّيَ ابْنُ حبَّان بِسِجِسْتَانَ، بِمدينَةِ بُسْتَ، ليلة الجمعة، لثماني ليال بقين من شَوَّالٍ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وَهُوَ فِي عشرِ الثَّمَانِيْنَ، ودُفِن ببُسْت، قريباً من داره التي جعلها مدرسة لأصحاب الحديث وجعل فيها خزانة كتب (٣). – رحمه الله تعالى رحمة واسعة –

(١) تاريخ الإسلام: (٨/ ٧٣).
(٢) ميزان الاعتدال: (٤/ ٨١).
(٣) الأنساب: (٢/ ٢١٠)، معجم البلدان: (١/ ٤١٩).

المطلب الثاني

تعريف بصحيح الإمام ابن حبان

الاسم العلمي للكتاب

"المسند الصَّحيح على التَّقاسيم والأنواع، من غير وجود قطعٍ في سندها، ولا ثبوت جرحٍ في ناقليها".

قال الشيخ أحمد شاكر – رحمه الله – في مقدمة تحقيقه لصحيح ابن حبان: « هذا عنوان صحيح ابن حبان الثابت على أصل الكتاب وهو اسمه الذي سماه به مؤلفه أبو حاتم ابن حبان – رحمه الله – . (١)

وعُرف بين علماء الحديث باسم: "التقاسيم والأنواع"، واشتهر بينهم وعلى ألسنة الناس باسم: "صحيح ابن حبَّان".

شرط الكتاب

فصَّل ابن حبَّان شرطه في مقدمة كتابه:

فقال: " وأما شرطنا في نقل ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإنَّا لم نحتجّ فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخٍ من رواته خمسة أشياء: الأوَّل: العدالة في الدين بالستر الجميل. والثَّاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه. والثَّالث: العقل بما يُحَدِّث من الحديث. والرَّابع: العلم بما يُحِيل من معاني ما يروي. والخامس: المُتَعرِّي خبره عن التدليس. فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تَعرَّى عن خَصْلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به"(٢).

كما بَيَّن أنه اعتمد على شيوخٍ معدودةٍ في صحيحه، ولم يرو عن أي واحد، فقال: " ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفَي شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية، ولم نرو في

(١)مقدمة شاكر لتحقيق صحيح ابن حبَّان: ص: ٤

(٢) مقدمة ابن حبَّان لصحيحه: (١/ ١٥١).

كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين شيخا أقل أو أكثر، ولعل مُعَوَّل كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخا[١]، ممن أدَرْنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشرائط التي وصفناها"[٢]

ترتيب الكتاب

رتَّب ابن حبَّان كتابه ترتيباً غريباً عجيباً لم يُسبق إليه، وكان داعيه إلى ذلك حث الناس على حفظ السنن، كما صرَّح بذلك في مقدمة كتابه، فقسم السنن كلها إلى أقسام، وكل قسمٍ إلى أنواع، وكل نوعٍ أدرج تحته أحاديثاً.

يقول ابن حبَّان: "وإنَّي لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت... فتدبَّرتُ الصِّحاح لأُسَهِّل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين، فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية. فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها. والثَّاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها. والثَّالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها. والرَّابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها. والخامس: أفعال النبي – صلى الله عليه وسلم – التي انفرد بفعلها...ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة، ومن كل نوعٍ تتنوع علومٌ خطيرةٌ... وإنا نملي كل قسم بما فيه من الأنواع، وكل نوع بما فيه من الاختراع"[٣]

ثم ذكر مائة نوع وعشرة أنواع في القسم الأوَّل، وكذلك في الثَّاني، وذكر في القسم الثَّالث ثمانين نوعا، وفي القسم الرَّابع خمسين نوعا، وفي القسم الخامس خمسين نوعا.

ثم قال: "فجميع أنواع السنن أربع مائة نوع على حسب ما ذكرناها، ولو أردنا أن نزيد على هذه الأنواع التي نَوَّعناها للسنن أنواعاً كثيرةً لفعلنا، وإنما اقتصرنا على

(١) تراجع مقدمة تحقيق الكتاب لمعرفة أسمائهم: (١٢).
(٢) مقدمة ابن حبَّان لصحيحه: (١/ ١٥٢).
(٣) المصدر السابق: (١/ ١٠٢-١٠٤).

هذه الأنواع دون ما وراءها–وإن تهيأ ذلك لو تكلفناه–لأنَّ قصدنا في تنويع السنن الكشفُ عن شيئين: أحدهما: خبرٌ تنازع الأئمة فيه وفي تأويله، والآخر: عموم خطاب صعُب على أكثر الناس الوقوف على معناه، وأشكل عليهم بغيةُ القصد منه، فقصدنا إلى تقسيم السنن وأنواعها؛ لنكشف عن هذه الأخبار التي وصفناها، على حسب ما يسهل الله جلَّ وعلا، ويوفق القول فيه فيما بعد إن شاء الله"(١).

تأثر ابن حبان بالقرآن في ترتيب كتابه الصحيح.

ظهر تأثر ابن حبان رحمه الله تعالى بالقرآن في عدة نواحي يدركها من يتصفح كتابه أو يقرأ مقدمته، ومن تلك النواحي التي تبرز تأثره بالقرآن:

- **تأثره بالقرآن في ترتيب الكتاب**

فقد كان لتأثر ابن حبان بترتيب القرآن الكريم أثره الواضح عليه في ترتيب صحيحه، فقصد بهذا الترتيب الغريب الذي لم يسبق إليه اتباع ترتيب القرآن، الذي رُتِّب على أجزاء، وكل جزءٍ يشتمل على سورٍ، وكل سورةٍ مؤلفةٌ من آيات، فكما أنَّ الرجل يصعب عليه معرفة مكان الآية إلا إذا حفظ القرآن كلَّه، فكذلك يصعب عليه معرفة مكان الحديث إلا إذا حفظ كتابه كلَّه.

قال ابن حبان في توضيح فكرته: "ولأنَّ قصدنا في نظم السنن حذو تأليف القرآن؛ لأن القرآن ألف أجزاء، فجعلنا السنن أقساما بإزاء أجزاء القرآن. ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جزء منها يشتمل على سور، جعلنا كل قسم من أقسام السنن يشتمل على أنواع، فأنواع السنن بإزاء سور القرآن. ولما كان كل سورة من القرآن تشتمل على آي، جعلنا كل نوع من أنواع السنن يشتمل على أحاديث، والأحاديث من السنن بإزاء الآي من القرآن. فإذا وقف المرء على تفصيل ما ذكرنا، وقصد قصْد الحفظ لها، سهُل عليه ما يريد من ذلك، كما يصعب عليه الوقوف على كل حديثٍ منها إذا لم يقصد قصْد الحفظ له؛ ألا ترى أنَّ المرء إذا كان عنده مصحف وهو غير حافظ لكتاب الله جلَّ وعلا، فإذا أحب أن يعلم آية من القرآن في أي موضع

(١) مقدمة ابن حبان لصحيحه: (١/ ١٤٩).

هي، صعُب عليه ذلك، فإذا حفظه صارت الآيُ كلها نُصْبَ عينيه. وإذا كان عنده هذا الكتاب وهو لا يحفظه ولا يتدبَّر تقاسيمه وأنواعه، وأحبَّ إخراج حديث منه، صعب عليه ذلك، فإذا رام حفظه أحاط علمُه بالكل، حتى لا ينخرم منه حديث أصلاً، وهذا هو الحيلة التي احتلنا ليحفظ الناس السنن، ولئلا يعرجوا على الكِتْبَةِ والجمع إلا عند الحاجة، دون الحفظ له أو العلم به"[(١)].

والحقيقة أن ابن حبان – رحمه الله تعالى – قد صعَّبَ البحث في كتابه من حيث يريد تيسيره، قال الشيخ شاكر – رحمه الله– تعليقا على كلام ابن حبان:« هكذا قال، وهكذا قصد! ولكنَّ حيلته للحفظ لم تفلح، فنجح أيما نجاح في تصعيب الكشف من كتابه، ولعل هذا أحد العوامل في ندرة نسخه»[(٢)]

- **تأثره بالقرآن في فهم ما يشكل فهمه من أحاديث المصطفى – صلى الله عليه وسلم–**

وقد ظهر ذلك حينما أراد أن يفهم حديث النبي – صلى الله عليه وسلم:« الإيمان بضع وسبعون شعبة.....» [(٣)] حيث استقصى العدد المذكور في السنة فوجدها تقل عن العدد المذكور في الحديث، فكان القرآن خير معين له في استكمال عدد الشعب المذكورة في الحديث، وحل الإشكال لديه، قال في بيان ذلك الأصل الذي اعتمد عليه:« وَقَدْ تَتَبَّعْتُ مَعْنَى الْخَبَرِ مُدَّةً، وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَنَا أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لَمْ يَتَكَلَّمْ قَطُّ إِلَّا بِفَائِدَةٍ وَلَا مِنْ سُنَنِهِ شَيْءٌ لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ فَجَعَلْتُ أَعُدُّ الطَّاعَاتِ مِنَ الْإِيمَانِ فَإِذَا هِيَ تَزِيدُ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ شَيْئًا كَثِيرًا فَرَجَعْتُ إِلَى السُّنَنِ فَعَدَدْتُ كُلَّ طَاعَةٍ عَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– مِنَ الْإِيمَانِ فَإِذَا هِيَ تَنْقُصُ مِنَ الْبِضْعِ وَالسَّبْعِينَ فَرَجَعْتُ إِلَى مَا بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ مِنْ كَلَامِ رَبِّنَا وَتَلَوْتُهُ آيَةً آيَةً بِالتَّدَبُّرِ وَعَدَدْتُ كُلَّ طَاعَةٍ عَدَّهَا اللَّهُ –جَلَّ وَعَلَا– مِنَ الْإِيمَانِ فَإِذَا هِيَ تَنْقُصُ عَنِ الْبِضْعِ وَالسَّبْعِينَ فَضَمَمْتُ الْكِتَابَ إِلَى السُّنَنِ وَأَسْقَطْتُ الْمُعَادَ مِنْهَا فَإِذَا كُلُّ شَيْءٍ عَدَّهُ اللَّهُ –جَلَّ وَعَلَا– مِنَ الْإِيمَانِ فِي كِتَابِهِ وَكُلُّ طَاعَةٍ جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى

(١) المصدر السابق: (١/ ١٥٠–١٥١).

(٢) مقدمة شاكر: صـ ١٦.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، رقم: ٥٧.

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنَ الْإِيمَانِ فِي سُنَنِهِ تِسْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا شَيْءٌ فَعَلِمْتُ أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ الْإِيمَانَ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ فَذَكَرْتُ هَذِهِ المسألة» [1]

إعادة ترتيب ابن بلبان[2] لصحيح ابن حبان

وبترتيب ابن حبَّان صحيحه كما تقدم صَعَّب على طلاَّب الحديث العثور على الحديث منه، فتركوه مع ما فيه من النفائس، حتى قال السيوطي-وهو الحافظ-: "وَالْكَشْفُ مِنْ كِتَابِهِ عَسِرٌ جِدًّا"[3]، ولذلك جاء علاء الدين الفارسي فرتبه على الكتب والأبواب، الترتيب المعروف، فسهل الكتاب لطلاب العلم، وأخرجه لهم في صورة جديدة، بعد أن كان مهجورا إلا لخاصة العلماء.

وقد أحسن ابن بلبان في إثباته كلام ابن حبَّان على الأحاديث كما هو دون تصرف، فأبقى عناوينه وتعليقاته الحديثية والفقهيَّة كما هي، مما أتاح لنا جمع آرائه في علوم القرآن ودراستها وإبداء الرأي فيها وبيان موافقتها أو مخالفتها لما عيه جمهور العلماء.

وقد أحسن ابن بلبان مرةً أخرى في ترتيبه، فوضع بجانب كل حديث رقم القسم والنوع الذي رواه فيه ابن حبَّان، ليسهل على المريد معرفة ترتيب الأصل.

يقول ابن بلبان: " لكنه لبديع صنعه، ومنيع وضعه، قد عز جانبُه؛ فكثر مجانبُه، تعسَّر اقتناص شوارده؛ فتعذر الاقتباس من فوائده وموارده؛ فرأيت أن أتسبَّب لتقريبه، وأتقرَّب إلى الله بتهذيبه وترتيبه، وأسهِّله على طلابه، بوضع كل حديث في بابه الذي هو أولى به؛ ليؤُمَّه من هجره، ويُقدِّمه من أهمله وأخره...وسميته: (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان)"[4]

---

(١) صحيح ابن حبان ١/٣٨٧.

(٢) الْأَمِير، الْمُفْتِي، الْمُحدث، النَّحْوِيّ، عَلَاء الدّين: عَليُّ بن بلبان، أَبُو الْحسن، الْفَارِسِي، ولد بِدِمَشْق سنة خمس وَسبعين وسِتمِائَة، وَتُوفِّي سنة تسع وَثَلَاثِينَ وَسَبْعمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (الجزء المفقود): (٥٨٩)، الوافي بالوفيات: (٢٠/ ١٦٦).

(٣) تدريب الراوي: (١/ ١٨٤).

(٤) مقدمة الإحسان لابن بلبان: (١/ ٩٥-٩٦).

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على ترتيب ابن بلبان لأن صحيح ابن حبان الأصلي غير موجود، وعلى فرض وجود فالكشف منه عن الأحاديث أو عن آرائه عسر جدا

منزلته بين الكتب

تكلَّم العلماء عن مظانِّ الحديث الصحيح، والكتب التي اشترط فيها مؤلفوها الصحة، فاتفقوا على ثلاثة كتب هي من مظانِّ الحديث الصحيح-بعد البخاري ومسلم-، اشترط فيها مؤلفوها الصحة فيما يوردونه من أحاديث، هذه الكتب هي: صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبَّان، ومستدرك الحاكم.

واتفق العلماء على أنَّ صحيحَي ابن خزيمة وابن حبَّان أعلى وأصح من مستدرك الحاكم.

قال ابن كثير في حديثه عن مظانِّ الصحيح: "وكتب أخر التزم أصحابها صحتها، كابن خُزَيْمَة، وابن حبَّان البستي، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً"(١).

وقال الحازمي (٢): "ابن حبَّان أمكن فِي الحَدِيث من الْحَاكِم"(٣).

(١) الباعث الحثيث: (٢٣).

(٢) الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، النَّاقِدُ: مُحَمَّدُ بنُ مُوْسَى بنِ عُثْمَانَ بنِ حَازِمٍ، أَبُو بَكْرٍ، الحَازِمِيُّ، وُلِد فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ، كان مِنَ الأَئِمَّةِ الحُفَّاظ، العَالِمِين بِفقه الحَدِيْث وَمعَانِيه وَرِجَاله، له عِدَّة مُصَنَّفَات، منها: "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار"، تُوُفِّي فِي شَهْر جُمَادَى الأوَّلى، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِيْنَ وَخَمْس مائَة، وَلَهُ سِتٌّ وَثَلاَثُوْنَ سَنَة. ينظر: تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٣٦٣)، وسير أعلام النبلاء: (٢١/ ١٦٧).

(٣) ينظر شروط الأئمة: (١٣٣).

المبحث الثاني
قضايا علوم القرآن في صحيح الإمام ابن حبان

المطلب الأول
رأي الإمام ابن حبان في أول ما نزل من القرآن الكريم

تعرض ابن حبان – رحمه الله – تعالى لهذه القضية ومن خلال تأمل كلامه اتضح أنه يذهب إلى أن أول ما نزل من القرآن هو صدر سورة العلق وقد اتضح ذلك من خلال ترجمته لأول حديث أورده في كتاب الوحي من صحيحه حيث أورد حديث السيدة عائشة رضي الله عنها مترجِما له بعنوان: «**كتاب الوحي، بيان كيف بدئ الْوَحْيِ**» ونصه:« عَنْ عَائِشَةَ- رضي الله عنها- قَالَتْ: أول ما بدىء بِرَسُولِ اللَّهِ- – صلى الله عليه وسلم – مِنْ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ يَرَاهَا فِي النَّوْمِ فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ ثُمَّ حُبِّبَ لَهُ الْخَلَاءُ فَكَانَ يَأْتِي حراء فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعِدَّةِ ويتزود ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَتُزَوِّدُهُ لِمِثْلِهَا حَتَّى فَجِأَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءَ فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فِيهِ فَقَالَ: اقْرَأْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: فَقُلْتُ: "مَا أَنَا بقارئ" قَالَ: "فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي" فَقَالَ لِي: اقْرَأْ فَقُلْتُ: مَا أنا بقارئ فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ فَقُلْتُ: مَا أَنَا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[1] حتى بلغ ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[2] "

(١) سورة العلق:١.
(٢) سورة العلق من الآية:٥.

قَالَ: فَرَجَعَ بِهَا تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ: "زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي" فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ .....» (١) الحديث

ومن خلال الحديث الذي أورده يمكنا أن نستشف رأي الإمام ابن حبان في أول ما نزل من القرآن، ولكي يؤكد هذا الرأي أورد بعده حديث جابر – رضي الله عنه – الذي يفيد أن المدثر أول ما نزل معنونا له بما يدل على رفضه لذلك الرأي حيث عنون له بقوله:« ذِكْرُ خَبَرٍ أَوْهَمَ مَنْ لَمْ يُحْكِمْ صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُضَادُّ خَبَرَ عَائِشَةَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ»

ونص الحديث في صحيحه: « عن يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَلَمَةَ أَيُّ الْقُرْآنِ أنزل أول قال: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ قُلْتُ: إِنِّي نُبِّئْتُ أَنَّ أَوَّلَ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ الْقُرْآنِ أُنْزِلَ أَوَّلَ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي نُبِّئْتُ أَنَّ أَوَّلَ سُورَةٍ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ قَالَ جَابِرٌ: لاَ أُحَدِّثُكَ إِلاَّ مَا حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – قال: « جَاوَرْتُ فِي حِرَاءَ فَلَمَّا قَضَيْتُ جِوَارِي نَزَلْتُ فَاسْتَبْطَنْتُ الْوَادِيَ فَنُودِيتُ فَنَظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي فَلَمْ أَرَ شَيْئًا فَنُودِيتُ فَنَظَرْتُ فَوْقِي فَإِذَا أَنَا بِهِ قَاعِدٌ عَلَى عَرْشٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَجُئِثْتُ مِنْهُ فَانْطَلَقْتُ إِلَى

(١) صحيح ابن حبان ٢١٦/١ رقم:٣٣، والحديث في صحيح البخاري في كتاب فضائل القرآن، بَابُ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، رقم: ٦٩٨٢، مسند الإمام أحمد من حديث عائشة رقم:٢٥٩٥٩، صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم: ٢٥٢، والبغوي في شرح السنة كتاب الفضائل، باب المبعث وبدئ الوحي، رقم : ٣٧٣٥، ومستدرك الحاكم كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، رقم: ٤٨٤٣، كلهم عن عائشة رضي الله عنها.

خَدِيجَةَ فَقُلْتُ دَثِّرُونِي دَثِّرُونِي وَصَبُّوا عَلَيَّ مَاءً بَارِدًا فَأُنْزِلَتْ عَلَيَّ ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (١)

وظاهر حديث جابر – – رضي الله عنه – يوهم أن أول ما نزل سورة المدثر، وقد وفق ابن حبان – رحمه الله – بين ظاهره، وظاهر حديث عائشة المفيد أن صدر سورة العلق أول ما نزل من القرآن بقوله: « **فِي خَبَرِ جَابِرٍ هَذَا: إِنَّ أَوَّلَ مَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ وَفِي خَبَرِ عَائِشَةَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وَلَيْسَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ تَضَادٌّ إِذِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِهِ – صلى الله عليه وسلم – ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وَهُوَ فِي الْغَارِ بِحِرَاءَ فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ دَثَّرَتْهُ خَدِيجَةُ وَصَبَّتْ عَلَيْهِ الْمَاءَ الْبَارِدَ وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ فِي بَيْتِ خَدِيجَةَ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ﴾ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ تَهَاتُرٌ أو تضاد**»(٢)

وكلام ابن حبان في الجمع بين الحديثين يفيد أن الأولية المطلقة للعلق، وأما أولية المدثر فأولية مخصوصة، كما سيأتي بعدُ

والذي ذهب إليه ابن حبان من أن أول ما نزل مطلقا صدر سورة العلق هو الذي عليه جمهور العلماء من القدامى والمحدثين، وهو الراجح من أقوالهم، وذلك لصحة الحديث الدال عليه، وسلامته من المعارضة أو التأويل، وعلى هذا إجماع المفسرين من السلف والخلف لم يخالفهم إلا القليل (٣)

وأما حديث جابر – رضي الله عنه– الذي يفيد أن المدثر أول ما نزل، فقد تأوله العلماء بما يلي:

---

(١) صحيح ابن حبان ٢٢٠/١ رقم:٣٤، وهو في صحيح البخاري كتاب التفسير، باب سورة المدثر، رقم: ٤٩٢٢.

(٢) صحيح ابن حبان ٢٢١/١

(٣) تفسير الطبري ٥٢٠/٢٤، المحرر الوجيز ٥٠١/٥، تفسير البغوي ٤٧٤/٨، البحر المحيط ٥٠٦/١٠، تفسير ابن كثير ٤٣٦/٨، إرشاد العقل السليم ١٧٧/٩، روح المعاني ٤٠٠/١٥، أضواء البيان ١٣/٩، التحرير والتنوير ٤٣٤/٣٠.

١- أن الأوليّة فيه أوليةٌ مخصوصة وليست مطلقة فيحمل على أن المدثر هي أول ما نزل بعد فترة الوحي، أو أول سورة نزلت كاملة، أو أنها أول سورة بسبب متقدم[١] ، ويشهد لذلك قول جابر في رواية أخرى عند ابن حبان وغيره عند حديث النبي عن فترة الوحي « بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي، فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي " فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا المُدَّثِّرُ. قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: ٢] إِلَى [ص:٨] قَوْلِهِ ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]. فَحَمِيَ الوَحْيُ وَتَتَابَعَ»[٢]

٢- أن جابرا – رضي الله عنه- قال ذلك باجتهاده واستنباطه وفهمه وليس ما قاله بنص عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فقد نقل ابن حجر عن الكرماني أن جابر – رضي الله عنه –استخرج أن أول ما نزل يا أيها المدثر باجتهاد وليس هو من روايته قال: والصحيح ما وقع في حديث عائشة » [٣] وقال الزركشي في البرهان:« وجمع بعضهم بينهما بأن جابرا سمع النبي – صلى الله عليه وسلم – يذكر قصة بدء الوحي فسمع آخرها ولم يسمع أولها فتوهم أنها أول ما نزلت وليس كذلك»[٤]

٣- أن في حديث جابر – رضي الله عنه –ما يدل على أن النبي – صلى الله عليه وسلم – رأى جبريل قبل ذلك وذلك قوله في الرواية السابقة:« فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ» قال الإمام النووي

---

(١) الإتقان ٩٤/١.

(٢) صحيح البخاري كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم- رقم:٤، صحيح ابن حبان ، باب: ذِكْرُ الْقَدْرِ الَّذِي جَاوَرَ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِرَاءَ عِنْدَ نُزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ، رقم: ٣٥.

(٣) فتح الباري لابن حجر ٦٧٨/٨.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٢٠٦/١.

– رحمه الله –: قَوْلُهُ « إِنَّ أَوَّلَ مَا أُنزِل قوله تعالى يا أيها المدثر) ضَعِيفٌ بَلْ بَاطِلٌ وَالصَّوَابُ أَنَّ أَوَّلَ مَا أُنْزِلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عنها».(١)

وقد نقل الإمام الزركشي في البرهان توفيق ابن حبان – رحمه الله – وجمعه بين روايتي عائشة وجابر رضي الله عنهما فقال:« فقد أخبر في هذا الحديث عن الملك الذي جاءه بحراء قبل هذه المرة وأخبر في حديث عائشة أن نزول: ﴿اقرأ﴾ كان في غار حراء وهو أول وحي ثم فتر بعد ذلك وأخبر في حديث جابر أن الوحي تتابع بعد نزول ﴿يا أيها المدثر﴾ فعلم بذلك أن: ﴿اقرأ﴾ أول ما نزل مطلقا وأن سورة المدثر بعده وكذلك قال ابن حبان في صحيحه».(٢)

وقد خالف الإمام الزمخشري كلام المفسرين وادعى أن الفاتحة أول ما نزل من القرآن فقال:« وأكثر المفسرين على أن الفاتحة أول ما نزل ثم سورة القلم»(٣) وقد رد ابن حجر قوله بأن الذي نسبه إلى الأكثر لم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى من قال بالأول (٤) وقال الإمام النووي – رحمه الله –:« وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ أَوَّلُ مَا نَزَلَ الْفَاتِحَةُ فَبُطْلَانُهُ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ »(٥)

وأما الأقوال الأخرى في أول ما نزل من القرآن الكريم فلا تنهض أمام الرأي الذي رجحه ابن حبان وقد ضعفها العلماء في نفس المواضع التي رجحوا فيها أوليَّة سورة العلق فلا داعي لسرد الأدلة والأقوال حولها

وبما سبق من الحديث عن أول ما نزل يتبين لنا أن ابن حبان قد وافق رأي جمهور العلماء في أن أول ما نزل هو صدر سورة العلق، وأنه – رحمه الله – جمع بين الرأيين القويين في المسألة، ولا شك أن إعمال أحد الرأيين أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، وهو المسلك الذي سلكه ابن حبان رحمه الله تعالى في عرض المسألة في صحيحه.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم٢٠٨/٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢٠٦/١.

(٣) الكشاف ٧٧٥/٤.

(٤) فتح الباري لابن حجر ٧١٤/٨ .

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم٢٠٨/٢.

المطلب الثاني

رأي الإمام ابن حبان في حكم نسخ القرآن بالسنة

يرى ابن حبان – رحمه الله – تعالى– أن السنة لا تنسخ القرآن، قال في صحيحه ما نصه:« وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ أَخْبَارَ الْمُصْطَفَى – صلى الله عليه وسلم – إِذَا صَحَّتْ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ لَا تَتَضَادَّ، وَلَا تَتَهَاتَرُ، وَلَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ بَلْ لِكُلِّ خَبَرٍ مَعْنًى مَعْلُومٌ يُعْلَمُ، وَفَصْلٌ صَحِيحٌ يُعْقَلُ، يَعْقِلُهُ الْعَالِمُونَ»[1]

وقول ابن حبان هو أحد قولين للعلماء في حكم نسخ القرآن بالسنة، فقد اختلف العلماء في هذه المسألة ولكل فريق أدلته وسوف أورد أقوال كل فريق مشفوعة بأدلتها وبردِّ أصحاب الفريق الآخر عليها ثم أبين بعد ذلك رأيي في المسألة وفي ما ذهب إليه الإمام ابن حبان – رحمه الله – تعالى في ضوء ما أوردته من كلام الأئمة الأعلام في القضية

أما أقوال العلماء فبيانها كالتالي[2]:

القول الأول:

يرى أصحاب هذا القول أن نسخ القرآن بالسنة جائز عقلا وواقع شرعا

---

(١) صحيح ابن حبان٣٤/١٤

(٢)ينظر في تفصيل مسألة نسخ القرآن بالسنة وأقوال العلماء فيها: الرسالة للإمام الشافعي ص:١٠٦. أصول السرخسي (٢/ ٦٧)، الإحكام للآمدي ١٥٣/٣، المسودة لآل تيمية ص:٢٠٢، الإبهاج شرح المنهاج ٢٤٨/٢، البحر المحيط للزركشي ٢٦١/٥، إرشاد الفحول للشوكاني ٦٩/٢، المحصول ٣٤٧/٣، المستصفى ص:٩٩، مناهل العرفان ٢٤٤/٢. الأصلان في علوم القرآن (ص: ٧٩)، المقدمات الأساسية في علوم القرآن (ص: ٢٥٢)، تفسير آيات الأحكام للسايس (ص: ٣٦)، وغيرها مما تقدم ذكره من المراجع والمصادر أول الحديث عن المسألة

وممن قال بهذا الرأي: الإمام مالك، وأصحاب الإمام أبي حنيفة، وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة

وحجتهم أن نسخ القرآن بالسنة ليس مستحيلا لذاته ولا لغيره أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن السنة وحي من الله كما أن القرآن كذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[1] ولا فارق بينهما إلا أن ألفاظ القرآن من ترتيب الله وإنشائه، وألفاظ السنة من ترتيب الرسول، وإنشائه، والقرآن له خصائصه، وللسنة خصائصها، وهذه الفوارق لا أثر لها فيما نحن بسبيله؛ فالله هو الذي ينسخ وحيه بوحيه، وحيث لا أثر لها فنسخ أحد هذين الوحيين بالآخر لا مانع يمنعه عقلا، كما أنه لا مانع يمنعه شرعا أيضا فتعين جوازه عقلا وشرعا. [2]

وقد استدل المثبتون لنسخ القرآن بالسنة على الوقوع بأدلة منها:

١- أن آية الجلد وهي: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[3] تشمل المحصنين وغيرهم من الزناة، ثم جاءت السنة فنسخت عمومها بالنسبة إلى المحصنين وحكمت بأن جزاءهم الرجم.

وقد ناقش النافون هذا الدليل بأمرين أحدهما: أن الذي ذكروه تخصيص لا نسخ[4]، والآخر: أن آية: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها البتة) هي المخرجة لصور التخصيص وإن جاءت السنة موافقة لها

(١) سورة النجم:٣- ٤

(٢) مناهل العرفان ٢/٢٣٧

(٣)سورة النور من الآية:٢.

(٤) والفرق بين التخصيص والنسخ من وجوه:

١- أن التخصيص يدل على أن ما خرج عن العموم لم يكن مرادًا، والنسخ يدل على أن المنسوخ كان مرادًا.

٢- أن النسخ يشترط تراخيه عن المنسوخ، والتخصيص يجوز اقترانه كالتخصيص بالصفة والشرط والاستثناء. =

٢- الدليل الثاني: أن قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[١] منسوخ بقوله - صلى الله عليه وسلم -: «لا وصية لوارث»[٢].

ورد النافون هذا الاستدلال بأن الحديث المذكور خبر آحاد[٣] ، وأن الحديث بتمامه يفيد أن الناسخ هو آيات المواريث؛ إذ أن تمام الحديث: « إن الله أعطى كل ذي

=٣- أن النسخ رفع الحكم بعد ثبوته، والتخصيص بيان للمحل الذي لم يثبت الحكم فيه؛ بمعنى أن النسخ يثبت فيه الحكم ثم يرفع، أما التخصيص فإن الحكم في المخصوص لم يثبت فيه أصلًا، فلا يحتاج إلى رفع.

٤- أن التخصيص قد يقع بخبر الواحد وبالقياس، والنسخ لا يقع بهما.

٥- أن التخصيص يكون في الأخبار، والنسخ لا يقع فيها.

٦- أن النسخ لا تبقى معه دلالة اللفظ على ما تحته، والتخصيص لا يمتنع معه ذلك.

٧- أنه لا يجوز تخصيص شريعة بشريعة، أما النسخ فيجوز؛ كما نسخت النصرانية بالإسلام.

٨- أن التخصيص لا يرد إلا على العام، أما النسخ فيرد على العام والخاص.

ينظر: البحر المحيط ٣٢٧/٤، إرشاد الفحول ٣٥٢/١،

(١)سورة البقرة الآية:١٨٠.

(٢)الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم ١٧٦٩٩ ، وسنن الترمذي في السنن كتاب الوصايا باب ما جاء« لا وصية لوارث» رقم ٢١٢٠، وقال: هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أيضا النسائي في السنن الكبري كتاب الوصايا باب إبطال الوصية لوارث رقم ٦٤٦٨، وابن ماجة في السنن كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث رقم، ٢٧١٢، وسعيد بن منصور في سنه كتاب الوصايا باب «لا وصية لوارث» رقم٤٢٥، وابن أبي شيبة في المصنف كتاب الوصايا باب ما جاء في الوصية للوارث ٣٠٧١٦ ، وعبد الرزاق في المصنف كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث والرجل يوصي بماله كله رقم١٦٣٧٦.

(٣) أخبار الآحاد، أو خبر الواحد: هو ما لم تجتمع فيه شروط المتواتر فيشمل ما رواه واحد في طبقة، أو في جميع الطبقات، وما رواه اثنان، وما رواه ثلاثة فصاعدا، ما لم يصل إلى عدد التواتر. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص:١٩٨.

حق حقه فلا وصية لوارث»[1]، ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود في صحيحه عن ابن عباس – رضي الله عنهما – في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ وكانت الوصية كذلك حتى نسختها آية المواريث[2].

٣- الدليل الثالث: أن قوله سبحانه: ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾[3] منسوخ بقوله – صلى الله عليه وسلم –: « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»[4].

ورد على ذلك النافون بأن الناسخ هنا هو آية الجلد وآية الشيخ والشيخة وإن جاء الحديث موافقا لهما، وبأن ذلك تخصيص لا نسخ.

القول الثاني:

ذهب أصحابه إلى أن السنة لا تنسخ القرآن ، وممن قال بهذا القول: الإمام الشافعي والإمام أحمد في إحدى روايتين عنه وأكثر أهل الظاهر، وابن حبان – رحمه الله –

---

(١) سبق تخريج الحديث قريبا.

(٢) سنن أبي داوود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في نسخ الوصية للوالدين والأقربين، رقم:٢٨٦٩.

(٣) سورة النساء:١٥

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب حد الزنا، رقم:١٩٦٠، مسند أحمد، رقم: ١٥٦٩، ١٥٩١٠، ٢٢٦٦٦، من حديث سلمة بن المحبق، وعبادة بن الصامت رضي الله عنهما.

وقد استدلوا على رأيهم بأدلة وهي:

١- قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[١] وهذا يفيد أن وظيفة الرسول منحصرة في بيان القرآن، والسنة إن نسخت القرآن لم تكن حينئذ بيانا له، بل تكون رافعة إياه.

وقد رد المجيزون هذا الاستدلال بأن الآية لا تدل على انحصار وظيفة السنة في البيان؛ لأنها خالية من جميع طرق الحصر، وكل ما تدل عليه الآية هو أن سنة الرسول – صلى الله عليه وسلم – مبينة للقرآن وذلك لا ينفي أن تكون ناسخة له، ولو انحصرت وظيفة السنة في بيان القرآن لما صح أن تستقل بالتشريع مع أن الثابت أنها قد تستقل بالتشريع في بعض الأمور[٢]

٢- أن القرآن هو الذي أثبت حجية السنة [٣] فلو نسخته السنة لعادت على نفسها بالإبطال لأن النسخ رفع وإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع

وقد رد المجيزون هذا الاستدلال بأن الكلام ليس في جواز نسخ السنة لنصوص القرآن الدالة على حجيتها حتى ترجع على نفسها بالإبطال، بل هو في جواز نسخ ما عدا ذلك مما يصح أن يتعلق به النسخ.

---

(١) سورة النحل:٤٤

(٢) كتحريمه صلى الله عليه وسلم كل ذي مخلب من الطيور وكل ذي ناب من السباع وكحظره أن يورث بقوله: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة".

(٣) يدل على ذلك آيات منها قوله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾

٣- أن قوله تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾[١] قد جاء ردا على من أنكروا النسخ وعابوا به الإسلام ونبي الإسلام بدليل قوله سبحانه قبل هذه الآية: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾[٢] ومعلوم أن روح القدس إنما ينزل بالقرآن وإذن فلا ينسخ القرآن إلا بقرآن.

وقد رد هذا الاستدلال بأن الكتاب والسنة كلاهما وحي من الله، وكلاهما نزل به روح القدس بدليل قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٣] فالذهاب إلى أن ما ينزل به روح القدس هو خصوص القرآن باطل.

٤- قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[٤] فإن قوله تعالى ﴿نأت بخير منها﴾ يفيد أن الناسخ يكون خيرا من المنسوخ والسنة ليست خيرا من القرآن.

وقد رد المجيزون على هذا الاستدلال بأن الخيرية والمثلية أعم من أن تكونا في المصلحة أو في الثواب، وإذن فقد تكون السنة الناسخة خيرا من القرآن المنسوخ من هذه الناحية وإن كان القرآن خيرا من السنة من ناحية امتيازه بخصائصه العليا دائما[٥]

الترجيح

(١) سورة النحل:١٠٢.
(٢) سورة النحل:١٠١.
(٣) سورة النجم:٣-٤.
(٤) سورة البقرة:١٠٦.
(٥) مناهل العرفان ٢/٢٣٧

بعد هذا العرض لأقوال الأئمة يتبين لنا قوة رأي القائلين بجواز نسخ القرآن بالسنة لعدة أمور، منها:

- أن نسخ القرآن بالسنة قد وقع فعلا، وثبتت صحة ذلك والوقوع دليل الجواز
- قوة أدلة المثبتين له وإمكان الرد على المعترضين
- أن كلا من السنة والقرآن وحي من الله تعالى، ولا ضير في أن ينسخ وحي وحيا، وهذا هو الظاهر من كلام كثير من العلماء ممن عرض لهذه المسألة

وعلى هذا فكلام ابن حبان رحمه الله تعالى ورأيه ليس راجحا في المسألة، بل هو ضعيف مع تقديرنا لمكانته وقدره، وقدر أصحاب المذهب الذي اتبعه إلا أن الحق أحق أن يتبع، فلا علينا أن نأخذ بقول المجيزين لنسخ السنة للقرآن بعدما ثبت رجحانه، والله تعالى أعلم.

وقد رأيت أن أورد طائفة من أقوال العلماء في ترجيح القول بجواز نسخ القرآن بالسنة:

قال الإمام الغزالي – رحمه الله – تعالى: والحقيقة أن الناسخ هو الله عز وجل على لسان رسوله – – صلى الله عليه وسلم – وكلام الله تعالى واحد هو الناسخ باعتبار، والمنسوخ باعتبار، وليس له كلامان أحدهما قرآن والآخر ليس بقرآن، وإنما الاختلاف في العبارات فربما دل كلامه بلفظ منظوم يأمرنا بتلاوته فيسمى

قرآنا وربما دل بغير لفظ متلو فيسمى سنة، والكل مسموع من الرسول – عليه السلام – والناسخ هو الله تعالى في كل حال» [١]

وقال ابن عطية:« ينسخ القرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، وهذه العبارة يراد بها الخبر المتواتر القطعي، وينسخ خبر الواحد بخبر الواحد، وهذا كله متفق عليه، وحذاق الأئمة على أن القرآن ينسخ بالسنة، وذلك موجود في قوله – صلى الله عليه وسلم –: «لا وصية لوارث» ، وهو ظاهر مسائل مالك – رحمه الله –، وأبى ذلك الشافعي – رحمه الله –، والحجة عليه من قوله إسقاطه الجلد في حد الزنى عن الثيب الذي يرجم، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة. فعل النبي – صلى الله عليه وسلم– والحذاق على تجويز نسخ القرآن بخبر الواحد عقلا، واختلفوا هل وقع شرعا، فذهب أبو المعالي وغيره إلى وقوعه في نازلة مسجد قباء في التحول إلى القبلة، وأبى ذلك قوم »[٢]

وقال الجرجاني في درج الدرر :« وليس يطيع الرّسول من ينكر نسخ القرآن بالسّنّة، وإنّما كانت طاعته طاعة الله تعالى؛ لأنّه – صلى الله عليه وسلم – لم ينطق عن الهوى»[٣]

(١) المستصفى:ص:١٠٠.
(٢) تفسير ابن عطية ١٩١/١
(٣) درج الدرر في تفسير الآي والسور ١/ ٥٠٩، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٢/ ٤٥١، التفسير المنير الزحيلي ٢٦٧/١

المطلب الثالث

رأي الإمام ابن حبان في توجيه حديث الأحرف السبعة

تعرض الإمام ابن حبان – رحمه الله – تعالى لقضية الأحرف السبعة في صحيحه، حيث أورد جملة من روايات حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وقد مثلت الروايات التي أوردها ابن حبان مستندا لبعض التوجيهات التي وجهت أحاديث الأحرف السبعة، وسوف أتناول تلك الروايات بما تناولها به العلماء الذي تناولوا قضية الأحرف السبعة بالدراسة، والتوجيه.

على أنه من المهم أن نسارع إلى التنبيه على أن إيراد ابن حبان لبعض الروايات المردودة في توجيه الأحرف السبعة لم يكن عن اقتناع بها، ولكن ليدحضها ويفندها ومن خلال تلك التراجم يمكننا القول بأن ابن حبان قد أورد من الأحاديث ما يتفق مع توجيهين من توجيهات العلماء لمعنى الأحرف السبعة، وهما:

التوجيه الأول:

١- أن حقيقة العدد (السبعة) غير مرادة وأنه كان مرخصا للصحابة أن يقرأوا بالمعنى ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن حبان من حديث أبي هريرة عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – قَالَ: « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ "حَكِيمًا، عَلِيمًا، غَفُورًا، رَحِيمًا. ثم علق على الحديث بقوله: قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، أَدْرَجَهُ فِي الْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ إِلَى سَبْعَةِ أحرف فقط». (١)

---

(١) صحيح ابن حبان ١٨/٣، وقال الشيخ الأرناؤوط في التعليق عليه: صحيح ابن حبان – محققا (٣/ ١٨)

إسناده حسن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، روى له البخاري مقرونا ومسلم متابعة، وهو صدوق حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات من رجال الشيخين. وأخرجه الطبري ١٢/١، والبزار "٢٣١٣" من طريق عبدة بق سليمان، بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة ٥١٦/١٠، وأحمد ٣٣٢/٢ عن محمد بن بشر، عن محمد بن عمرو، بهذا الإسناد. وأخرجه أحمد ٤٤٠/٢ عن ابن نمير، والطبري ١١/١ من طريق أسباط بن محمد، والبزار "٢٣١٣"=

والملاحظ أن ابن حبان – – رحمه الله – تعالى – لم يورد هذا الرأي عن اقتناع به ولكنه أورده ليدل على بطلانه ورده حيث نراه قد بوب بعد ذكره لهذا الحديث بابا بعنوان:« ذِكْرُ خَبَرٍ قَدْ شَنَّعَ بِهِ بَعْضُ الْمُعَطِّلَةِ عَلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ حَيْثُ حُرِمُوا التَّوْفِيقَ لِإِدْرَاكِ مَعْنَاهُ»

وذكر حديث أنس – رضي الله عنه–:« قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَكْتُبُ لِلنَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – وَكَانَ قَدْ قَرَأَ الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ، عُدَّ فِينَا، ذُو شَأْنٍ، وَكَانَ النَّبِيّ – صلى الله عليه وسلم – يُمْلِ عليه ﴿غَفُوراً رَحِيماً﴾ فَيَكْتُبُ: «عَفُوًّا غَفُورًا»، فَيَقُولُ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم –: "اكْتُبْ" وَيُمْلِي عَلَيْهِ ﴿عَلِيماً حَكِيماً﴾، فَيَكْتُبُ « سَمِيعًا بَصِيرًا» فَيَقُولُ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم –: «اكْتُبْ أَيَّهُمَا شِئْتَ» قَالَ فَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِمُحَمَّدٍ – صلى الله عليه وسلم – إِنْ كُنْتُ لَأَكْتُبُ مَا شِئْتُ. فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم –، فَقَالَ: "إِنَّ الْأَرْضَ لَنْ تَقْبَلَهُ". قَالَ: فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: فَأَتَيْتُ تِلْكَ الْأَرْضَ الَّتِي مَاتَ فِيهَا، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى

= من طريق عيسى بن يونس، كلهم عن محمد بن عمرو، به وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٥٣/٧، وقال: رواه البزار، وفيه محمد بن عمر وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح. وأخرجه أحمد ٣٠٠/٢، والطبري "٧"، عن أنس بن عياض، عن أبي حازم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، بلفظ "أنزل القرآن على سبعة أحرف، فالمراء في القرآن كفر، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه".

وأورده الهيثمي في " المجمع" ١٥١/٧، وقال: رواه أحمد بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح، ورواه البزار بنحوه.

الله عليه وسلم – كَمَا قَالَ، فَوَجَدْتُهُ مَنْبُوذًا، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذَا؟ فَقَالُوا: دَفَنَّاهُ فَلَمْ تَقْبَلْهُ الأرض» (١)

والذي أراد ابن حبان أن يرده ما أوهمه ظاهر الحديث المذكور من جواز قراءة القرآن بالمعنى، فلذا عقب بالحديث المذكور

أما عن هذا التوجيه الذي أورده ابن حبان – رحمه الله – تعالى فقد نوقش وضعف أيضامن قبل العلماء، ذلك بأن القول به يفضي إلى جواز القراءة بالمعنى، وهذا مردود، وسبب القول بهذا الرأي شبهة التبست على قائليه فهموها من ظواهر أحاديث يبيح فيها النبي – صلى الله عليه وسلم – القراءة بالمعنى، مثل هذا الحديث ومثل حديث ابن مسعود موقوفا أنه قال: إني سمعت القرَأَة فوجدتهم متقاربين فاقرأوا كما علِّمتُم وإياكم والتنطع فإنما هو كقول أحدكم هلم وتعال وأقبل»

وقد رُدَّ هذا التوجيه أيضا بأن غاية ما يفيده الحديث أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أراد التمثيل لنوع التغاير والاختلاف الواقع بين هذه الأحرف السبعة المنزلة، وأنه لا تناقض بين حرف وآخر، حتى يلزم منه ما توهمه بعضهم من وقوع الاضطراب في القرآن، فالاختلاف بين هذه الأحرف اختلاف تنوع لا تضاد، فهو يشبه الاختلاف بين عليما وحكيما وغفورا ورحيما فكلها صفات لله تعالى، فإنَّ وصْفَه مرة بأنه غفور رحيم ومرة بأنه عليم حكيم لم يلزم من ذلك تناقض في المعنى، وقد وردت ألفاظ الأحاديث مؤكدة لهذا المعنى حيث ورد قول علي – رضي الله عنه – إن رسول الله يأمركم أن تقرأوا كما علِّمتم، وقول

(١) صحيح ابن حبان ١٩/٣، والحديث في صحيح البخاري كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام، رقم:٣٦١٧.

بعضهم اقرأني رسول الله، فهذا يفيد أن حرية الاختيار فيما كان في دائرة المباح مما أقرأ به رسول الله لا من خارجه(١)

وقد وجه الإمام الطحاوي معنى ما ورد في الحديث الذي أورده ابن حبان بأنه يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – يُمْلِيهِ عَلَى ذَلِكَ الْكَاتِبِ مِنْ كُتُبِهِ إِلَى النَّاسِ فِي دُعَائِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَفِي وَصْفِهِمْ لَهُ مَا هُوَ جَلَّ وَعَزَّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي كَانَ يَأْمُرُ ذَلِكَ الْكَاتِبَ بِهَا وَيَكْتُبُ الْكَاتِبُ خِلَافَهَا مِمَّا مَعْنَاهَا مَعْنَاهَا، إِذْ كَانَتْ كُلُّهَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»(٢)

التوجيه الثاني:

٢- أن المراد بالسبعة سبعة أصناف من المعاني والأحكام ، وقد أخرج ابن حبان ما يدل على هذا في صحيحه عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ- رضي الله عنه – عَنْ رَسُولِ اللَّهِ- صلى الله عليه وسلم – قَالَ: "كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ: زَاجِرٌ، وَآمِرٌ، وَحَلَالٌ، وَحَرَامٌ، وَمُحْكَمٌ، وَمُتَشَابِهٌ، وَأَمْثَالٌ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَافْعَلُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَانْتَهُوا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ، وَاعْمَلُوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا»(٣)

---

(١) حديث الأحرف السبعة، د. عبد العزيز القارئ ص:٥٢.

(٢) شرح مشكل الاثار ٢٣٩/٨.

(٣) صحيح ابن حبان ٢١/٣، وقد علق عليه الشيخ شعيب الأرناؤوط بقوله: رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، أبو سلمة بن عبد الرحمن لم يدرك عبد اللَّه بن مسعود، قال الحافظ في " الفتح" ٢٩/٩: قال ابن عبد البر: هذا حديث لا يثبت، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، ولم يلق ابن مسعود. ثم قال: وصححه ابن حبان والحاكم ٥٥٣/١، وفي تصحيحه نظر، لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود. وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً، وقال: هذا مرسل جيد. وأخرجه الطبري في التفسير "٦٧" =

وقد نوقش ها الرأي أيضا بأن منشأه أيضا شبهة التبست على قائله فظن أن الأنواع المذكورة تفسير للأحرف السبعة، وليست كذلك إنما هي شيء ثالث خارج عن المذكور في الحديث فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – بعدما أخبر عن الأبواب والأحرف التي نزل عليها القرآن، استطرد بذكر شيء ثالث زيادة في الفائدة، وهو ما تدور حوله معاني القرآن من مقاصد ولذلك نُصب الكلام على الحالية في بعض روايات الحديث (زاجراً، وَآمِراً، وَحَلَالاً، وَحَرَاماً...) والذي ثبت بالأحاديث الصحيحة أن المراد بالأحرف وجوه يُقرأ بها، لا ما ورد في الحديث المذكور، ويكفي في رد هذا الوجه ما ثبت عن ابن شهاب الزهري، وهو راوي حديث الأحرف السبعة عن عمر، وابن عباس، وهو إمام الحفاظ من التابعين، حيث يقول في تفسيرها:« بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام» ومعنى قوله «بلغني» أي عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.(١)

ثم إن الحديث الذي اورده ابن حبان ضعَّفه بعض العلماء كما اتضح من خلال ذكر كلامهم عند تخريجه آنفا

=عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، بهذا الإسناد، والطحاوي في "مشكل الآثار" ١٨٤/٤ من طريق حيوة بن شريح، به.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" "٨٢٩٦" من طريق عمار بن مطر... وعمار بن مطر قال الذهبي في "الميزان" ١٦٩/٣: هالك، وثقه بعضهم، ومنهم من وصفه بالحفظ، وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث، وقال العقيلي: يحدث عن الثقات بمناكير، ووصفه الهيثمي في " المجمع" ١٥٣/٧ بأنه ضعيف جداً، وأخرجه أحمد ٤٤٥/١، وابن أبي داود في "المصاحف" ص١٨ من طريقين، عن زهير، عن أبي همام، عن عثمان بن حسان، عن فلفلة الجعفي، عن ابن مسعود. قال الهيثمي في " مجمع الزوائد" ١٥٢/٧: وفيه عثمان بن حسان ذكره ابن أبي حاتم، فلم يجرحه ولم يوثقه، وبقية رجاله ثقات.

(١) حديث الأحرف السبعة ص:٥٣.

وبعد، فهذان وجهان من أوجه تأويل معنى الأحرف السبعة الواردة في أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – أورد ابن حبان في صحيحه ما يدل عليهما، وقد ردهما العلماء وضعفوهما بما سبق ذكره، ولكن ليس هذان الرأيان هما الوحيدين في تأويل معاني الأحرف السبعة، فقد كثرت وتعددت توجيهات العلماء حتى بلغت عددا كبيرا أوصله الإمام السيوطي إلى أربعين قولا(١)

ولأهمية كلام ابن حبان ورأيه في هذه القضية الكبيرة المهمة فقد اهتم العلماء بنقل أقواله وتتبعها لعلمهم برجاحة رأيه وحسن فهمه وتقديرهم لنظره رحمه الله في مسائل العلوم المختلفة ومنها علوم القرآن الكريم

فقد قال ابن حجر في الفتح نقلا عن القرطبي: « وَذكر الْقُرْطُبِيّ عَن ابن حِبَّانَ أَنَّهُ بَلَغَ الِاخْتِلَافُ فِي مَعْنَى الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ إِلَى خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ قَوْلًا، قال: وَلَمْ يَذْكُرِ الْقُرْطُبِيُّ مِنْهَا سِوَى خَمْسَةٍ(٢) وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: أَكْثَرُهَا غير مُخْتَار، قم قال ابن حجر: وَلم أَقف على كَلَام ابن حِبَّانَ فِي هَذَا بَعْدَ تَتَبُّعِي مَظَانَّهُ مِنْ صَحِيحِهِ»(٣)

وقد نقل السيوطي في الإتقان هذا القول عن ابن حجر ثم قال معقبا: « وقد حكاه ابن النقيب في مقدمة تفسيره عنه بواسطة الشرف المزني المرسي فقال: قال ابن حبان. اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولا» ثم أورد خمسة وثلاثين قولا عن ابن حبان ثم عقَّب عليها بقوله نقلا عن ابن النقيب قولَه: قال ابن حبان: فهذه خمسة وثلاثون قولا لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف وهي أقاويل يشبه بعضها بعضا وكلها محتملة وتحتمل غيرها»(٤)

---

(١) الإتقان ١/١٦٤.

(٢) تفسير القرطبي ١/٤٢ عند حديثه عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف.

(٣) فتح الباري ٩/٢٣.

(٤) الإتقان ١/١٧٣، ١٧٦.

ومن خلال نص السيوطي يتبين لنا:

- أن السيوطي نقل كلام ابن حبان من تفسير ابن النقيب
- أن ابن حبان لم يرجح رأيا منها على سواه بل قال إنها جميعا محتملة
- لكنْ نقل الزركشي في البرهان ما يفيد ترجيح ابن حبان لبعض الأوجه الواردة في الأحرف السبعة، فقال:« وقال ابن حبان:« قيل أقرب الأقوال إلى الصحة أن المراد به سبع لغات والسر في إنزاله على سبع لغات تسهيله على الناس لقوله: ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر﴾ فلو كان تعالى أنزله على حرف واحد لانعكس المقصود قال: وهذه السبعة التي نتداولها اليوم غير تلك، بل هذه حروف من تلك الأحرف السبعة كانت مشهورة، وذكر حديث عمر مع هشام بن حكيم لكن لما خافت الصحابة من اختلاف القرآن رأوا جمعه على حرف واحد من تلك الحروف السبعة ولم يثبت من وجه صحيح تعين كل حرف من هذه الأحرف ولم يكلفنا الله ذلك غير أن هذه القراءة الآن غير خارجة عن الأحرف السبعة»[1]

ومن خلال نص الزركشي السابق نرى:

- أن ابن حبان قد رجح وجها من تلك الأوجه في معاني الأحرف السبعة، وهو أن المراد بها سبع لغات من لغات العرب، وعلى هذا الرأي طائفة من العلماء منهم سفيان بن عيينة، وابن وهب والطحاوي، والطبري، ومن المحدثين الشيخ طاهر الجزائري، والشيخ محمد علي سلامة، والشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ محمد أبو شهبة، والشيخ أحمد الكومي، والشيخ عبد الوهاب غزلان في كتبهم[2]

(١) البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٢٦

(٢) جامع البيان١/٤٨ وما بعدها، التمهيد لابن عبد البر ٢٧٦/٨، المعجزة الكبرى لأبي زهرة ص:٢٧، المدخل إلى القرآن الكريم لأبي شهبة، ص:١٧٦، وما بعدها

- أن الأحرف السبعة ليست موجودة كلها كما كانت على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – بل إن الموجود هو حرف واحد منها، وتم حذف الباقي خوفا من الاختلاف والتنازع بين الصحابة – رضي الله عنهم– وهذا يوثق لنا رأي ابن حبان في مسألة بقاء الأحرف السبعة في المصاحف هل هي موجودة بالفعل أم رفعت وبقي منها حرف واحد هو الذي جمع عثمان الناس عليه منعا للاختلاف التنازع ، والواضح من هذا النص أنه يرى أنها لم تعد موجودة بل ما هو موجود هو حرف واحد منها(١)

وعلى فرض ثبوت نسبة هذا القول لابن حبان (القول بأن المراد بالأحرف السبعة سبعة أصناف من المعاني) فإنه قد ضُعِّف بسبب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في تعيين تلك اللغات وحصرها، وما ورد من أخبار في تعيينها فهو ضعيف لا ينهض للاحتجاج، كما بينا في خبر ابن حبان نفسه، كما يُرَدُّ هذا القول بأنه قد وردت أحاديث تحدد لغة قريش كلغة وحيدة للنص القرآني، ثم إن المتأمل في القراءات القرآنية يجدها مشتملةً على أكثر من هذه اللغات السبع المذكورة(٢)

ولم أعثر على رأي واضح صريح لابن حبان في صحيحه يبين بجلاء رأيه في الأحرف السبعة، وإن كنا نستطيع أن نستشف بعض ملامح رأيه فيها، وذلك من خلال ما أورده من تراجم وأحاديث، ونقول عن الأئمة؛ فإنه قد يمثل رأيا له.

أما ما ذكره العلماء من رأي لابن حبان في معنى الأحرف السبعة فقد بحثت عنه في بقية كتبه المتاحة لدي فلم أجده(٣) ولعل ما نقله العلماء عنه في أحد كتبه التي

---

(١) ينظر في تفصيل القول في هذه القضية: جامع البيان ص:٥٦ وما بعدها، مناهل العرفان ١٦٨/١.

(٢) حديث الأحرف السبعة ص:٥٤ وما بعدها.

(٣) يوجد لدي من كتب ابن حبان غير صحيحه: (الثقات– السيرة النبوية وأخبار الخلفاء– المجروحين – روضة العقلاء ونزهة الفضلاء– مشاهير علماء الأمصار) وقد قمت بالبحث فيها فلم أجد ذكرا لرأي ابن حبان.

كانت موجودة ثم عفا عليها الزمن وضاعت ضمن ما ضاع من كتب ابن حبان عليه رحمة الله تعالى إلا أنها حفظت في كتب أخرى خلدتها حتى وصلت إلينا والله أعلم

والملاحظ من خلال ما نقله العلماء من رأي ابن حبان في توجيه الأحرف السبعة أن النقل عنه مضطرب فمرة نراه متوقفا في ترجيح أحد الأقوال على غيره، كما نقل عنه السيوطي، ومرة نراه يرجح أحدها كما نقل عنه الزركشي.

هذا وقد رجح بعض العلماء رأيا في الراجح من معاني الأحرف السبعة، فقد رجح الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني رأي الإمام أبي الفضل الرازي(١)، وهو أن الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات يريد اللهجات كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإظهار والإدغام ونحو ذلك

وقد ضرب الزرقاني – – رحمه الله – – أمثلة لما ذكر الرازي في مناهل العرفان، ثم قال: وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور:

---

(١)عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار ابن جبريل بن محمد بن علي بن سليمان العجلي، الرازي (أبو الفضل)، مقرئ، عارف بالنحو والأدب، أصله من الري، وولد بمكة وتنقل في كثير من البلدان، وتوفي بنيسابور في جمادى الأولى طبقات القراء لابن الجزري: طبقات القراء ١/ ٣٦١ – ٣٦٣، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ٥: ٤٥٤، بغية الوعاة السيوطي: ٣٩٦، كشف الظنون حاجي خليفة: ١٢٧٧، ١٥٦٧.

أحدها: أنه هو الذي تؤيده الأدلة الواردة في هذا المعنى
ثانيها: أن هذا الرأي لا يلزمه محذور من المحذورات التي ترِدُ على الأقوال الأخرى
ثالثها: أن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة بخلاف غيره فإن استقراءه ناقص أو في حكم الناقص. (١)
وهناك ترجيحات أخرى للعلماء لأوجه أخرى من معاني الأحرف السبعة، يطول الحديث بذكرها وهي مفصلة بأدلتها في مظانها، والله أعلم

*****

المطلب الرابع

رأي الإمام ابن حبان في القراءة بالألحان

من خلال ما أورده ابن حبان من تراجم وأحاديث وتعليقات حول موضوع القراءة بالألحان يمكن أن نلخص مذهبه في هذه الناحية وعقيدته التي ارتآها وآمن بها في عدة نقاط:

أولا:

المراد بالتغني بالقرآن عند الإمام ابن حبان – رحمه الله تعالى– : القراءة بحزن وخشوع يظهر أثره على القارئ في بكاءً وخشوعا استكانة، وهذا هو المراد عنده بالتغني الوارد في الحديث، وقد نقله عنه القرطبي في تفسيره[٢] وقد أورد ابن حبان من الأحاديث ما يؤيد رأيه، فقد بوب في صحيحه بعنوان: «ذِكْرُ إِبَاحَةِ تَحْزِينِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ إِذِ اللَّهُ أَذِنَ فِي ذَلِكَ»[٣]

(١) مناهل العرفان ١/١٥٥ ، ١٥٧.
(٢) تفسير القرطبي ١/١٠.
(٣) صحيح ابن حبان٣/٢٧.

ثم أورد تحت الباب حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»(١)

ثم علق على الحديث مبينا معنى التغني بالقرآن فقال:« قَوْلُهُ – صلى الله عليه وسلم –: "يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ" يُرِيدُ يَتَحَزَّنُ بِهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْغُنْيَةِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْغُنْيَةِ لَقَالَ: يَتَغَانَى بِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: «يَتَغَنَّى بِهِ»(٢)، وَلَيْسَ التَّحَزُّنُ بِالْقُرْآنِ نَقَاءَ الْجِرْمِ وَطِيبَ الصَّوْتِ وَطَاعَةَ اللَّهَوَاتِ بِأَنْوَاعِ النَّغَمِ بِوِفَاقِ الْوِقَاعِ، وَلَكِنَّ التَّحَزُّنَ بِالْقُرْآنِ هُوَ أَنْ يُقَارِنَهُ شَيْئَانِ: الْأَسَفُ وَالتَّلَهُّفُ: الْأَسَفُ عَلَى مَا وَقَعَ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَالتَّلَهُّفُ عَلَى مَا يُؤْمَلُ مِنَ التَّوْقِيرِ، فَإِذَا تَأَلَّمَ الْقَلْبُ وَتَوَجَّعَ، وَتَحَزَّنَ الصَّوْتُ وَرَجَّعَ، بدر الجفن بِالدُّمُوعِ، وَالْقَلْبَ بِاللُّمُوعِ، فَحِينَئِذٍ يَسْتَلِذُّ الْمُتَهَجِّدُ بِالْمُنَاجَاةِ، وَيَفِرُّ مِنَ الْخَلْقِ إِلَى وَكْرِ الْخَلَوَاتِ، رَجَاءَ غُفْرَانِ السَّالِفِ مِنَ الذُّنُوبِ، وَالتَّجَاوُزِ عَنِ الْجِنَايَاتِ والعيوب، فنسأل الله التوفيق له»(٣)

---

(١) صحيح ابن حبان٣/٢٧، والحديث في صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن، رقم:٥٠٢٤، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، رقم:٢٣٢.

(٢) قال في تاج العروس(غني)٣٩/١٨٩:« غَنِيَ بِهِ، كرَضِيَ، غِنًى ، بالكَسْرِ مَقْصورٌ، واسْتَغْنَى، واغْتَنَى، وتغانَى، وتَغَنَّى، كُلُّ ذلكَ بمعْنَى صارَ غَنِيًّا، فَهُوَ غَنِيٌّ ومُسْتَغْنٍ، وشاهِدُ الاسْتِغْناءِ قوْلُه تَعَالَى: ﴿ واسْتَغْنَى اللهُ؛ واللهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾. وشاهِدُ التَّغَنِّي الحديثُ: « ليسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بالقُرْآنِ» ، قالَ الأَزْهرِي: قالَ سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَة: مَعْناه مَنْ لم يستَغْنِ وَلم يَذْهَبْ بِهِ إِلَى مَعْنَى الصَّوْت. قالَ أَبو عُبيدٍ: هُوَ فاشٍ فِي كَلامِ العَرَبِ، يَقُولُونَ: تَغَنَّيْت تَغَنِّياً وتَغانَيْتُ تَغانِياً بمعْنَى اسْتَغْنَيْت؛ وقالَ الأَعْشى:
وكُنْتُ امْرَأً زَمَناً بالعِراقِ عَفِيفَ المُناخِ طَوِيلَ التَّغَنِي. أَي: الاسْتِغْنَاء.

(٣) صحيح ابن حبان٣/٣٠.

وقد أورد ابن حبان ما يقوي هذا المذهب الذي ذهب إليه وهو أن المراد بالتغني هو القراءة بخشوع وحزن، حيث بوب في صحيحه تحت عنوان:« ذِكْرُ اسْتِمَاعِ اللَّهِ إِلَى الْمُتَحَزِّنِ بِصَوْتِهِ بِالْقُرْآنِ»(١)، وأورد تحت الترجمة حديث أبي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، – صلى الله عليه وسلم –: "مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ كَأَذَنِهِ لِلَّذِي يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ»(٢)

ثم علق على ذلك فقال:« قَوْلُهُ: "مَا أَذِنَ اللَّهُ" يُرِيدُ: مَا اسْتَمَعَ اللَّهُ لِشَيْءٍ "كَأَذَنِهِ": كَاسْتِمَاعِهِ: لِلَّذِي يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ"، يُرِيدُ: يَتَحَزَّنُ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى حَسَبِ مَا وَصَفْنَا نَعْتَهُ»(٣)

ثم ذكر ابن حبان دليلا عمليا من واقع حياة المصطفى – صلى الله عليه وسلم – يؤيد أن معنى التغني الذي ذهب إليه هو تحزين القراءة، فيورد ترجمة بعنوان:« ذِكْرُ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى صِحَّةِ مَا تَأَوَّلْنَا خَبَرَيْ أَبِي هُرَيْرَةَ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا»، وأورد تحت الترجمة حديث مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الْمِرْجَلِ مِنَ الْبُكَاءِ»(٤)

ثم علق على الخبر بقوله:« فِي هَذَا الْخَبَرِ بَيَانٌ وَاضِحٌ أَنَّ التَّحَزُّنَ الَّذِي أَذِنَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا فِيهِ بِالْقُرْآنِ وَاسْتَمَعَ إِلَيْهِ هُوَ التَّحَزُّنُ بِالصَّوْتِ مَعَ بِدَايَتِهِ وَنِهَايَتِهِ، لِأَنَّ

(١) نفس المرجع السابق .
(٢) صحيح ابن حبان الموضع السابق.
(٣) صحيح ابن حبان الموضع السابق.
(٤) صحيح ابن حبان ٣١/٣، والحديث في مسند أحمد، رقم: ١٦٣١٢، ومستدرك الحاكم، من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، رقم:٩٧١، وقال:« هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي، وسنن النسائي الكبري، كتاب السهو ذكر ما ينقض الصلاة وما لا ينقضها، باب البكاء في الصلاة، رقم:٥٤٩، وسنن البيهقي الكبرى، كتاب جماع أبواب الكلام في الصلاة، باب من بكى في صلاته فلم يظهر من صوته ما يكون كلاما له هجاء، رقم: ٣٣٥٦.

بَدَاءَتَهُ هُوَ الْعَزْمُ الصَّحِيحُ عَلَى الِانْقِلَاعِ عَنِ الْمَزْجُورَاتِ، وَنِهَايَتُهُ وُفُورُ التَّشْمِيرِ فِي أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ، فَإِذَا اشْتَمَلَ التَّحَزُّنُ عَلَى الْبِدَايَةِ الَّتِي وَصَفْتُهَا، وَالنِّهَايَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا، صَارَ الْمُتَحَزِّنُ بِالْقُرْآنِ كَأَنَّهُ قَذَفَ بِنَفْسِهِ فِي مِقْلَاعِ الْقُرْبَةِ إِلَى مَوْلَاهُ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِشَيْءٍ دُونَهُ»(١)

وإذا كان ابن حبان قد اختار معنى من معاني التغني، وهو التحزين في القراءة، فإن للعلماء وجوها أخرى في معنى التغني، نرى من تمام الفائدة إيرادها

فمن من تلك الوجوه:

١- أن المراد بالتغني: الاستغناء، وقد رفض هذا المعنى ابن حبان كما سبق، ورجح غيره، لكن هكذا رواه البخاري عن سفيان بن عيينة: يستغني به "(٢)، وهكذا فسره أبو عبيد في غريب القرآن، فقال: هو من الاستغناء (٣)

وإن كان ابن حجر قد ألمح إلى أنه استغناء خاص، والمراد به الاستغناء بالقرآن عن كتب السالفين، وقد اعتمد في هذا على صنيع البخاري حيث ترجم للحديث بعنوان (باب من لم يتغن بالقرآن، وقوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾(٤)

(١) صحيح ابن حبان الموضع السابق.

(٢) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن ، حديث رقم:٥٠٢٤، فتح الباري ٧٠/٩.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد:٣٤٩/١.

(٤) من الآية:٥١ من سورة العنكبوت، وينظر: صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى:﴿ أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم)، رقم:٥٠٢٣، فتح الباري ٦٨/٩.

٢- أن المراد به الجهر، ذكره الإمام الخطابي في معالم السنن، وذكر أن رجلا منهم قال لآخر: غن يا ابن أخي! يقول: سل حاجتك، وارفع صوتك. (١)

٣- أن المراد به تحسين الصوت، وهو الوجه الذي انتصر له ابن حبان – رحمه الله – تعالى، وهو اختيار أبي عبيد في غريب الحديث حيث قال:« وقوله: يتغنّى بالقرآن: إنّما مذهبه عندنا تحزين القراءة»(٢)ا.هـ، وقال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم:« أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ وَتَرْتِيلِهَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي ذَلِكَ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّحْزِينِ وَالتَّشْوِيقِ»(٣)

قلت: وقد ورد في السنة ما يؤيد هذا الوجه، فقد روى ابن ماجه في سننه عن جابر – رضي الله عنه– أن النبي – – صلى الله عليه وسلم – قال: «إِنَّ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ صَوْتًا بِالْقُرْآنِ، الَّذِي إِذَا سَمِعْتُمُوهُ يَقْرَأُ، حَسِبْتُمُوهُ يَخْشَى اللَّهَ»(٤)

٤- أن المراد به التشاغل به تقول العرب تغني بالمكان أقام به(٥)

٥- أن المراد به التلذذ والاستحلاء له كما يستلذ أهل الطرب بالغناء فأطلق عليه تغنيا من حيث أنه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو كقول النابغة:

بكاء حمامةٍ تدعو هديلاً مفجعةٍ على فَنَنٍ تُغَنِّي(٦)

أطلق على صوتها غناء لأنه يطرب كما يطرب الغناء وإن لم يكن غناء حقيقة

(١) معالم السنن ٢٩٢/١، الحوادث والبدع ٩٣.

(٢)غريب الحديث لأبي عبيد:٣٤٧/١.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٨٠/٦.

(٤) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في حسن الصوت بالقرآن، رقم:١٣٣٩.وصححه الشيخ الألباني

(٥)فتح الباري ٧٠/٩

(٦) ديوان النابغة الذبياني ص:١٢٥، وينظر أيضا: الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ٣٩٦/٢.البحر المحيط ١٨٥/٨.

٦- أن المراد أن يجعله هجيراه كما يجعل المسافر والفارغ هجيراه الغناء قال ابن الأعرابي كانت العرب إذا ركبت الإبل تتغنى وإذا جلست في أفنيتها وفي أكثر أحوالها، فلما نزل القرآن أحب النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يكون هجيراهم القراءة. (١)

قلت: وهذه المعاني السابقة في معنى التغني يمكن الجمع بينها جميعا في تفسير معنى التغني الوارد في الأحاديث، حيث لا إشكال في الجمع، وهو أولى من الأخذ ببعضها وترك بعضها

ثانيا:

أن تحسين الصوت بالقرآن من غير تمطيط أو خروج بالألفاظ عن الحد الذي وضعت عليه، ليس من التغني المحرم عند ابن حبان- رحمه الله تعالى-، بل هو مطلوب بل مثاب عليه، ممدوح فاعله من الله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم -

وقد أورد ابن حبان ما يؤيد هذا المعني، فقد ترجم في صحيحه بعنوان:« ذِكْرُ الْإِبَاحَةِ لِلْمَرْءِ أَنْ يُرَجِّعَ فِي قِرَاءَتِهِ إِذَا صَحَّتْ نِيَّتُهُ فِيهِ»، وأورد تحت الترجمة حديث معاوية بن قرة أنه سمع عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُغَفَّلِ يَقُولُ: «قَرَأَ النَّبِيُّ، - صلى الله عليه

(١) فتح الباري ٩/٧٠

وسلم –، عَامَ الْفَتْحِ فَرَجَّعَ فِي قِرَاءَتِهِ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: لَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ عليَّ، لحكيتُ قراءته» (١)

ثم ترجم بعدها بعنوان: «ذِكْرُ إِبَاحَةِ تَحْسِينِ الْمَرْءِ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ»(٢)، وأورد تحت الترجمة حديث الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ – رضي الله عنه–، عَنِ النَّبِيِّ، – صلى الله عليه وسلم –، قَالَ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بأصواتكم»(٣)

قم قال معلقا على معنى الحديث:« هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ أَلْفَاظِ الْأَضْدَادِ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ – صلى الله عليه وسلم –: "زَيِّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ لَا زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ »(٤)

ويؤكد على ذلك بإيراده ترجمة بعنوان« ذِكْرُ اسْتِمَاعِ اللَّهِ إِلَى مَنْ ذَكَرْنَا نَعْتَهُ أَشَدَّ مِنَ اسْتِمَاعِ صَاحِبِ الْقَيْنَةِ إِلَى قَيْنَتِهِ»، ويورد تحت الترجمة حديث فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ،

(١)صحيح ابن حبان ٢٤/٣، وأخرجه أحمد في المسند، رقم:١٦٧٨٩، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب ذِكْرِ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُورَةَ الْفَتْحِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، رقم:٢٣٧، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب فضائل القرآن، باب القراءة على الدابة، رقم:٨٠٠٨.

(٢)صحيح ابن حبان ٢٥/٣، وهو في سنن أبي داوود، كتاب باب استحباب الترتيل في القراءة، رقم:١٤٦٨، ومستدرك الحاكم، كتاب فضائل القرآن، رقم:٢٠٩٨، وذكره البخاري تعليقا في كتاب التوحيد، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المَاهِرُ بِالقُرْآنِ مَعَ الكِرَامِ البَرَرَةِ» وَزَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ " .

(٣)صحيح ابن حبان ٢٥/٣.

(٤)صحيح ابن حبان الموضع السابق.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: « لَلَّهُ أَشَدُّ أَذَنَا إِلَى الرَّجُلِ الْحَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ، مِنْ صَاحِبِ الْقَيْنَةِ إِلَى قَيْنَتِهِ»(١)

ثالثا:

من ملامح منهج ابن حبان في مسألة القراءة بالألحان، أنه ليس المراد بالتغني اتباع مسالك المغنين والمطربين والقراءة بألحانهم والتطريب وتمطيط الألفاظ فإن ذلك مرفوض عنده، وهو في نظره ليس طريقا أمثل للإفادة من القرآن الكريم، ولذلك يقول في التعليق على حديث أبي هريرة:« مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»: « وَلَيْسَ التَّحَزُّنُ بِالْقُرْآنِ نَقَاءَ الْجِرْمِ وَطِيبَ الصَّوْتِ وَطَاعَةَ اللَّهَوَاتِ بِأَنْوَاعِ النَّغَمِ بِوِفَاقِ الْوِقَاعِ، وَلَكِنَّ التَّحَزُّنَ بِالْقُرْآنِ هُوَ أَنْ يُقَارِنَهُ شَيْئَانِ: الْأَسَفُ وَالتَّلَهُّفُ: الْأَسَفُ عَلَى مَا وَقَعَ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَالتَّلَهُّفُ عَلَى مَا يُؤْمَلُ مِنَ التَّوْقِيرِ، فَإِذَا تَأَلَّمَ الْقَلْبُ وَتَوَجَّعَ، وَتَحَزَّنَ الصَّوْتُ وَرَجَّعَ، بدر الجفن بِالدِّمُوعِ، وَالْقَلْبَ بِاللُّمُوعِ، فَحِينَئِذٍ يَسْتَلِذُّ الْمُتَهَجِّدُ بِالْمُنَاجَاةِ، وَيَفِرُّ مِنَ الْخَلْقِ إِلَى وَكْرِ الْخَلَوَاتِ، رَجَاءَ غُفْرَانِ السَّالِفِ مِنَ الذُّنُوبِ، وَالتَّجَاوُزِ عَنِ الْجِنَايَاتِ والعيوب، فنسأل الله التوفيق له إلى آخر ما أوردنا من كلامه – رحمه الله – تعالى–

(١) صحيح ابن حبان ٣/٣١، والحديث في مسند أحمد رقم:٢٣٩٤٨، وقد ضعفه المحقق الشيخ شعيب الأرناؤوط، وعلق عليه قائلا:« إسناده ضعيف لانقطاعه، فإن إسماعيل بن عبيد الله –وهو ابن أبي المهاجر– لم يدرك فضالةَ بن عبيد، وبينهما في هذا الحديث ميسرة مولى فضالة كما سيأتي برقم (٢٣٩٥٦) ، وهو مجهول. وأخرجه الحاكم ١/٥٧٠-٥٧١ من طريق دُحيم عبد الرحمن بن إبراهيم، عن الوليد بن مسلم، بهذا الإسناد. وغفل الحاكم عن علَّة الانقطاع فصححه على شرط الشيخين، فتعقَّبه الذهبي في ملخَّصه فقال: بل هو منقطع» ا.هـ

وقد أكد هذا المعني فبوب في صحيحه بعنوان:« ذِكْرُ مَا يُقْرَأُ بِهِ الْقُرْآنُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ»، وذكر تحت الباب أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ – رضي الله عنه– ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – يَقُولُ: «يَكُونُ خَلْفٌ بَعْدَ سِتِّينَ سَنَةً أَضَاعُوا الصَّلَاةَ، وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ، فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا، ثُمَّ يَكُونُ خَلْفٌ يَقْرَؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يَعْدُو تَرَاقِيَهُمْ، وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةٌ: مُؤْمِنٌ، وَمُنَافِقٌ، وَفَاجِرٌ». قَالَ بَشِيرٌ: فَقُلْتُ لِلْوَلِيدِ: مَا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ؟، قَالَ: الْمُنَافِقُ كَافِرٌ بِهِ، وَالْفَاجِرُ يَتَأَكَّلُ بِهِ، وَالْمُؤْمِنُ يُؤْمِنُ بِهِ»(١)

ومن خلال ما تقدم من عرضٍ لرأي الإمام ابن حبان في هذه المسألة نرى أنه لا يعارض أداء القرآن بالصوت الحسن بل يشجع عليه ويستدل له بصحيح السنة، ولكنه يرفض أن يؤدى القرآن على طريقة المغنين والملحنين الذين لا همَّ لهم إلا مراعاة حسن الصوت، واستقامة الأنغام

كما أنه يرى أن على القارئ أن يحضر قلبه عند قراءة القرآن، وأن يتخذ للخشوع طريقا من تحزين الصوت بالقرآن حتى يقوده ذلك إلى التفاعل والتأثر بما في الآيات من قوارع وزواجر، ووعد ووعيد، كما يبين ابن حبان أن على المسلم وهو يقرأ القرآن أن يستحضر ما فرط فيه من جنب الله وأن يتأسف على ما ضيع من حقوق ربه فإن ذلك لا شك واصل به إلى حمى الله تعالى ورضوانه ومغفرته.

(١)صحيح ابن حبان ٣٢/٣، ومسند أحمد رقم:١١٣٤٠، وحسنه المحق، ومستدرك الحاكم كتاب التفسير باب تفسير سورة مريم، رقم:٣٤١٦، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ رُوَاتُهُ حِجَازِيُّونَ وَشَامِيُّونَ أَثْبَاتٌ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ»، ووافقه الذهبي على تصحيحه، ورجاله ثقات غير أن الوليد هذا لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي، لكن روى عنه جماعة، وقال الحافظ في " التقريب ": " مقبول "، فحديثه يحتمل التحسين، وهو على كل حال شاهد صالح. سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٢٠/١.

وقد رأيت من تمام الفائدة أن أعرض آراء العلماء في حكم القراءة بالألحان لاتصال ذلك اتصالا مباشرا بما نحن بسبيله من الحديث عن رأي ابن حبان فإن الملاحظ أنه – رحمه الله – تعالى قد اختار من المسألة وجها ارتآه واعتقده، وأورد عليه من الأدلة ما يقويه وينصره، لكن بقيت للعلماء آراء أخرى ربما تخالف رأي ابن حبان ولذلك فإني سأعرض لآراء العلماء حول حكم القراءة بالألحان

وقبل أن أعرض لآراء العلماء لابد من تحرير محل النزاع، فأقول:

اختلاف العلماء حول القراءة بالألحان إنما هو في القراءة التي لا تخرج النص ولا الألفاظ عن أوضاعها اللغوية التي وضعت عليها، أما إن خرج بالألحان عن أوضاع اللفظ فمطط وزاد ونقص فهذا لا خلاف في حرمته، والمراد بالقراءة بالألحان المحرمة: « أن يمطط الحروف، ويفرط في المد، ويشبع الحركات حتى تصير حروفا؛ فإنه متى أشبع حركة الفتح؛ صارت ألفا، وإن أشبع حركة الضم صارت واوًا، وإن أشبع حركة الكسر؛ صارت ياء! وأعظم من هذا أن الحرف الذي فيه واو واحدة تصير واوات كثيرة، ويكون في الحرف ألف واحد فيجعلونه ألفات كثيرة، وكذلك كل حرف من الآية يزيد فيه من الحروف بحسب ما تحتاج إليه نغمته ولحنه، فيزيل الحرف عن معناه، فتلحق الزيادة والنقصان على حسب النغمات والألحان، فلا تخلو من زيادة أو نقصان، وهذا أمر ليس في كلام العرب، ولا تعرفه الفصحاء والشعراء» ا.هـ(١)، قال الإمام ابن كثير: وقد نص الأئمة، رحمهم الله، على النهي عنه(يعني الألحان التي لا تزيد في اللفظ ولا تنقص منه) فأما إن خرج

(١) الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي ص: ٨٣، وما بعدها

به إلى التمطيط الفاحش الذي يزيد بسببه حرفا أو ينقص حرفا، فقد اتفق العلماء على تحريمه»(١)

فهذا النوع من الألحان هو ما اتفق على حرمته قولا واحدا لأهل العلم لا خلاف على ذلك، وإنما الخلاف في القراءة بالألحان التي لا تغير اللفظ بزيادة ولا نقصان ولا بشيء مما أوردناه في النص السابق

وقد اختلف الفقهاء في حكم القراءة بالألحان على قولين

القول الأول:

ذهبت طائفة من أهل العلم، منهم: الأئمة: مالك، والشافعي في إحدى الروايتين عنه، وأحمد إلى منع ذلك، وأنه مكروه. وهو ما رجحه أبو العباس، وأبو عبد الله القرطبيان، وغيرهما(٢)

قال الإمام مالك وقد سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الْأَلْحَانِ فِي الصَّلَاةِ:« لَا يُعْجِبُنِي وَأَعْظَمَ الْقَوْلَ فِيهِ، وَقَالَ: إنَّمَا هَذَا غِنَاءٌ يَتَغَنَّوْنَ بِهِ لِيَأْخُذُوا عَلَيْهِ الدَّرَاهِمَ.»(٣)

واحتج القائلون بالمنع بأمور، منها:

١- أن كيفية قراءة القرآن نقلت إلينا نقلا متواترا، وليس فيها تلك الطريقة التي يؤدي بها القراء المحدثون، وقد تلقينا طرق الأداء من ترقيق وتفخيم وإمالة، وغيرها

(١) تفسير ابن كثير ٦٥/١، تفسير القرطبي ١:١٦.

(٢) ينظر: المدونة الكبرى٢٨٨/١، شرح صحيح مسلم للنووي ٣٢١/٦ ، والمغني لابن قدامة ٦١٣/٢، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ٧٤/٣،كشف القناع عن حكم الوجد والسماع ص ١١٣، والتذكار في أفضل الأذكار ص١٦١، الحوادث والبدع ص ١٨٣-٢٠٣.

(٣) المدونة ٢٨٨/١.

ولم يوجد في تلك الطرق هذا النوع من أنواع القراءة، ولو وجد لنقل، فلو كان التلحين مشروعا لنقل كما نقلوا عنهم بقية أنواع الأداء(١)

٢- ما روي عن طوائف كثيرة من السلف كراهيتُه والمنع منه، قال القرطبي:« وممن روى عنه كراهة رفع الصوت عند قراءة القرآن: سعيد ين المسيب، وسعيد بن جبير، والقاسم بن محمد، والحسن، وابن سيرين، والنخعي، وغيرهم، وكرهه مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل، كلهم كره رفع الصوت. بالقرآن والتطريب فيه. روي عن سعيد بن المسيب أنه سمع عمر بن عبد العزيز يؤم الناس فطرَّب في قراءته، فأرسل إليه سعيد يقول: أصلحك الله! إن الأئمة لا تقرأ هكذا. فترك عمر التطريب بعد. وروي عن القاسم بن محمد: أن رجلا قرأ في مسجد النبي – صلى الله عليه وسلم – فطرب، فأنكر ذلك القاسم وقال يقول الله عز وجل:" ﴿وإنه لكتاب عزيز. لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾(٢)

القول الثاني:

وهو قول الإمام أبي حنيفة وأصحابه، والإمام الشافعي في الرواية الثانية عنه، إلى أن ذلك جائز. وهو ما اختاره القاضي أبو بكر بن العربي.

قال الإمام الشافعي في الأم:« وَلَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ بِالْأَلْحَانِ وَتَحْسِينِ الصَّوْتِ بِهَا بِأَيِّ وَجْهٍ مَا كَانَ، وأُحِبُّ مَا يُقْرَأُ إلَيَّ حَدْرًا وَتَحْزِينًا»(٣)

قال الطحاوي في مختصر اختلاف العلماء: كَانَ أَبُو حنيفَة وَأَبُو يُوسُف وَمُحَمّد يَسْتَمِعُون الْقُرْآن بالألحان»(٤)

(١) تفسير القرطبي ١/١٠.
(٢) تفسير القرطبي ١/ ١٠.
(٣) الأم ٦/٢٢٧.
(٤)ينظر: مختصر اختلاف العلماء ١/٣٢٧.

قال ابن العربي في أحكام القرآن:« واستحسن كثير من فقهاء الأمصار القراءة بالألحان والترجيع، وكرهه مالك. وهو جائز «لقول أبي موسى للنبي – عليه السلام –: لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيرا»؛ يريد لجعلته لك أنواعا حسانا، وهو التلحين، مأخوذ من الثوب المحبر، وهو المخطط بالألوان»(١)

واحتج المجيزون للقراءة بالألحان بظواهر أدلة، منها:

١- قوله – – صلى الله عليه وسلم –:«مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»(٢)

٢- ما ورد من أنه – صلى الله عليه وسلم – قرأ عَامَ الْفَتْحِ فَرَجَّعَ فِي قِرَاءَتِهِ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: لَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ عليَّ، لحكيتُ قراءته» (٣)

٣- قوله – صلى الله عليه وسلم –: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بأصواتكم»(٤)

٤- قوله – صلى الله عليه وسلم –:« من لم يتغن بالقرآن فليس منا»(٥)

٥- قوله – صلى الله عليه وسلم – لأبي موسى الأشعري: «يَا أَبَا مُوسَى لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ» (٦)

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٤/٤.

(٢)سبق تخريجه

(٣)سبق تخريجه

(٤)سبق تخريجه

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ، إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ، أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ﴾، رقم:٧٥٢٧، أحمد في المسند من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، رقم:١٤٧٦.وابن حبان في صحيحه باب

ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ أَنْ لَا يَسْتَغْنِي الْمَرْءُ بما أوتي من كتاب الله جل وعلا ١/ ٣٢٦، والحاكم في المستدرك كتاب فضائل القرآن، باب ذكر فضائل سور وآيات متفرقة، رقم:٢٠٩١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن، رقم:٥٠٤٨. =

٦- أن القراءة بالألحان تنشط السامع وتمنع عنه الملال فيكون ذلك عونا له على كثرة القراءة وطول القيام في الصلاة، وقد يستخرج ذلك منه خشوعا وبكاء فيكثر الأجر، فلذلك كانت القراءة بالألحان مطلوبة بل مندوب إليها

وقد رد عليهم المانعون للقراءة بالألحان بما يلي:

- أن ظواهر الأحاديث التي استدلوا بها لا تساعدهم على الاحتجاج لأن معانيها لا تقوي جانب الجواز فالتغني الوارد في الأحاديث السابقة له وجوه (ذكرت قبل ذلك) ليس منها القراءة بالألحان
- وقوله لأبي موسى لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داوود لا يدل على جواز القراءة بالألحان بل المعنيُّ به الصوت الحسن الطيب لا القراءة بالألحان
- وأما ترجيعه – صلى الله عليه وسلم – عام الفتح فغاية ما يُحمل عليه رفع الصوت وتطييبه، وقد قيل إن ذلك كان لهز الراحلة إياه فأحدثت ذلك الترجيع، أو أنه إشباع للمد في موضعه وإذا احتمل هذا فلا حجة فيه[١]
- وأما الجواب عن استدلالهم العقلي(وهو أن القراءة بالألحان تنشط السامع وتمنع الملال) فليس كل ما استخرج خشوعا يكون مندوبا إليه، وعلى فرض التسليم بكل ما ذكر فهي أدلة يغلب عليها جانب الظن والقياس، وهي لا تقوى على معارضة المتواتر المقطوع به وهو أن القراءة بالألحان محدثة لم تنقل بالتواتر كما نقلت بقية طرق القراءة والأداء[٢]

= ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ أَنْ لَا يَسْتَغْنِي الْمَرْءُ بما أوتي من كتاب الله جل وعلا ١/ ٣٢٦، والحاكم في المستدرك كتاب فضائل القرآن، باب ذكر فضائل سور وآيات متفرقة، رقم:٢٠٩١.

(١) تفسير القرطبي ١٦/١.

(٢) ينظر كشف القناع عن حكم الوجد والسماع لأبي العباس القرطبي ص:٥٩ وما بعدها.

الترجيح والجمع

من خلال عرض أقوال العلماء في حكم القراءة بالألحان التي لا تخرج الألفاظ عن أوضاعها ولا تزيد ولا تنقص في القرآن، فإنه يمكننا الجمع بين الرأيين، بأن يقال: إن من منع قراءة القرآن بالألحان والترجيع، أراد الكيفية التي فيها إخراج القرآن عن وضعه بالتمطيط والتقصير، بحيث يزاد حرف أو ينقص حرف، فإن ذلك حرام إجماعاً، ومن أجاز ذلك أراد الكيفية التي خلت من ذلك، وغاية ما فيها تحسين الصوت وتطييب القراءة، وذلك أمر مجمع على استحبابه.

قال الإمام النووي:« وَاخْتَلَفُوا فِي الْقِرَاءَةِ بِالْأَلْحَانِ فَكَرِهَهَا مَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ لِخُرُوجِهَا عَمَّا جاء القرآن له من الخشوع والتفهم وأبحاهما أَبُو حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ لِلْأَحَادِيثِ وَلِأَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ لِلرِّقَّةِ وَإِثَارَةِ الْخَشْيَةِ وَإِقْبَالِ النُّفُوسِ عَلَى اسْتِمَاعِهِ، قُلْتُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي مَوْضِعٍ أَكْرَهُ الْقِرَاءَةَ بِالْأَلْحَانِ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ لَا أَكْرَهُهَا قَالَ أَصْحَابُنَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا خِلَافٌ وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِلَافُ حَالَيْنِ فَحَيْثُ كَرِهَهَا أَرَادَ إِذَا مَطَّطَ وَأَخْرَجَ الْكَلَامَ عَنْ مَوْضِعِهِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ مَدِّ غَيْرِ مَمْدُودٍ وَإِدْغَامِ ما لا يجوز إدغامه وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَحَيْثُ أَبَاحَهَا أَرَادَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَغْيِيرٌ لِمَوْضُوعِ الْكَلَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»(١)

وقال ابن حجر – – رحمه الله – :« وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنَ الْأَدِلَّةِ أَنَّ حُسْنَ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ مَطْلُوبٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حسنا فليحسنه مَا اسْتَطَاعَ كَمَا قَالَ ابن أَبِي مُلَيْكَةَ أَحَدُ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَقَدْ أَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَمِنْ جُمْلَةِ تَحْسِينِهِ أَنْ يُرَاعِيَ فِيهِ قَوَانِينَ النَّغَمِ فَإِنَّ الْحَسَنَ الصَّوْتِ يَزْدَادُ حُسْنًا بِذَلِكَ وَإِنْ خَرَجَ عَنْهَا أَثَّرَ ذَلِكَ فِي حُسْنِهِ وَغَيْرُ الْحَسَنِ رُبَّمَا انْجَبَرَ بِمُرَاعَاتِهَا مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ شَرْطِ الْأَدَاءِ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَ أَهْلِ الْقِرَاءَاتِ فَإِنْ خَرَجَ عَنْهَا لَمْ يَفِ تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِقُبْحِ الْأَدَاءِ وَلَعَلَّ هَذَا مُسْتَنَدُ مَنْ كَرِهَ الْقِرَاءَةَ بِالْأَنْغَامِ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى مَنْ رَاعَى الْأَنْغَامَ أَنْ لَا يُرَاعِيَ

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٦/٨٠، الإتقان ١/٣٧٢.

الْأَدَاءَ فَإِنْ وُجِدَ مَنْ يُرَاعِيهِمَا مَعًا فَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِالْمَطْلُوبِ مِنْ تَحْسِينِ الصَّوْتِ وَيَجْتَنِبُ الْمَمْنُوعَ مِنْ حُرْمَةِ الْأَدَاءِ» (١)

ويمكن أن يستنبط مما سبق شروطٌ لجواز القراءة بالألحان ، وهي:

١- ألا يطغى التلحين على صحة الأداء، ولا على سلامة الأحكام، فإنه متى كان في التلحين إخلال بالأحكام حرم.

٢- ألا يتعارض التلحين والتنغيم مع وقار القرآن وجلاله، ومع الخشوع والأدب معه .

٣- أن يميل عند القراءة بالألحان إلى التحزين، فإنه اللحن المناسب لمقام القرآن.

٤- أن يأخذ من الألحان ويستعين بها على قدر حاجته إلى تحسين صوته، وتزيين ترنمه بالقرآن، دون أن يخرجه ذلك عن الحد المشروع إلى التكلف والتعسف(٢)

قلت: وهذا هو الملائم لرأي الإمام أبي حاتم ابن حبان ومنهجه في عرض القضية، فقد ذكر ما يفيد استحباب تحسين الصوت بالقرآن، والترجيع الذي لا يخرجه عن حدود المتعارف عليه من أساليب القراءة والأداء، فأما إن خرج فهو ممنوع عنده، وقد سبق عرض رأيه مشفوعا بأدلته في أول المسألة والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس

رأي الإمام ابن حبان في وقوع التفاضل بين آيات القرآن الكريم وُسوَرِه.

وقد تعرض الإمام ابن حبان لهذه المسألة، وكان رأيه أن القرآن الكريم ليس فيه فاضل ولا مفضول من حيث ذوات الألفاظ فهو من هذه الناحية سواءٌ في الأفضلية، وكله فاضل؛ لأن الكل من عند الله، فمصدره واحد، فلا تفاضل.

---

(١) فتح الباري ٩/٧٢.

(٢) سنن القراء ومناهج المجودين، د. عبد العزيز القاري ص:٩٧.

أما من حيث التفاضل في الثواب والأجر، فقد يقع التفاضل بين سور القرآن وآياته من تلك الناحية، هذا ما دلَّ عليه صنيعه رحمه الله تعالى في صحيحه

وقد أورد في صحيحه ما يدل على رأيه هذا عن طريق إيراد أحاديث تدل بظاهرها على أن في القرآن فاضلا ومفضولا في آياته وسوره، ثم التعليق على تلك الأحاديث بما يفصح عن مذهبه الذي ارتآه، حيث أوّل الأفضلية بما يتوافق مع مذهبه السابق عرضه

فقد ترجم بابا في صحيحه بعنوان:« ذكر البيان بأن فاتحة الكتاب من أفضل القرآن» ثم أورد تحت الترجمة حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم – فِي مَسِيرٍ فَنَزَلَ، فَمَشَى رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى جَانِبِهِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَفْضَلِ الْقُرْآنِ» ؟، قَالَ: فَتَلَا عَلَيْهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1]

ثم قال معلقا على الحديث:« قوله – صلى الله عليه وسلم –: «ألا أخبرك بأفضل القرآن»، أراد به: بأفضل القرآن لك، لا أن بعض القرآن يكون أفضل من بعض، لأن كلام الله يستحيل أن يكون فيه تفاوت التفاضل»[2]

ثم ترجم بابا بعنوان:« ذكر البيان بأن فاتحة الكتاب مقسومة بين القارئ وبين ربه» وأورد تحت الترجمة حديث أبي هريرة، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «يقول الله تعالى: ما في التوراة، ولا في الإنجيل، مثل أم القرآن، وهي السبع المثاني، وهي مقسومة بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل» [3]

---

(١) صحيح ابن حبان باب قراءة القرآن، ذكر البيان بأن فاتحة الكتاب من أفضل القرآن، رقم:٧٧٤، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة الفاتحة، رقم:٢٠٥٦، والنسائي في السنن الكبرى كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، رقم:٧٩٥٧، والمقدسي في الأحاديث المختارة، رقم: ١٧١٨.

(٢) صحيح ابن حبان ٥١/٣

(٣) صحيح ابن حبان ٥٣/٣، والحديث في المسند ، رقم: ٢١٠٩٤، والأحاديث المحتارة، قم: ١٢٣٢، وسنن الترمذي، باب قراءة القرآن، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ مَقْسُومَةٌ بَيْنَ =

ثم علق على الحديث بما يفيد وقوع التفاضل من حيث الأجر والثواب فقال:« معنى هذه اللفظة «ما في التوراة، ولا في الإنجيل، مثل أم القرآن»، أن الله لا يعطي لقارئ التوراة والإنجيل من الثواب ما يعطي لقارئ أم القرآن، إذ الله بفضله فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم، وأعطاها الفضل على قراءة كلام الله أكثر مما أعطى غيرها من الفضل على قراءة كلامه، وهو فضل منه لهذه الأمة، وعدل منه على غيرها»(١)

ثم ترجم بابا بعنوان:« ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي الَّتِي أُوتِيَ مُحَمَّدٌ – صلى الله عليه وسلم –»

وأورد تحته حديث أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى – رضي الله عنه– ، قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –، فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾(٢)؟ ثُمَّ، قَالَ: « أَلَا أُعَلِّمُكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ» فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ: " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الَّذِي أُوتِيتُهُ»(٣)

ثم علق على الحديث بقوله:« قَوْلُهُ – صلى الله عليه وسلم –: " هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ "، أَرَادَ بِهِ فِي الْأَجْرِ، لَا أَنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ»(٤)

=الْقَارِئِ وَبَيْنَ رَبِّهِ، رقم:٧٧٥، وسنن النسائي الكبرى، كتاب المساجد، باب تَأْوِيلُ قَوْلِ اللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي، رقم:٩٩٨.

(١) صحيح ابن حبان ٥٣/٣

(٢) الأنفال: ٢٤.

(٣) صحيح ابن حبان ٥٦/٣، باب قراءة القرآن، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي الَّتِي أُوتِيَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، رقم:٧٧٧، وهو في البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، رقم:٤٤٧٤.

(٤) صحيح ابن حبان ٥٦/٣

وقبل إبداء الرأي في ما ذهب إليه الإمام ابن حبان –رحمه الله– في هذا المسألة، نعرض لاختلاف العلماء حول مسألة التفاضل ثم نذكر الترجيح بعد هذا العرض الموجز لآرائهم

وقد اختلف العلماء حول هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يرى أصحابه أن في القرآن تفاوتا في الأفضلية بين آياته وسوره، وممن قال بهذا الرأي :إسحاق بن راهويه، وابن الحصار، وأبو بكر بن العربي، والغزالي، وقال القرطبي: إنه الحق ونقله عن جماعة من العلماء والمتكلمين(١)

وقد نقل السيوطي قول ابن الحصار:« العجب ممن يذكر الاختلاف في ذلك مع النصوص الواردة بالتفضيل!» (٢)

وعقد الإمام الغزالي فصلا في كتابه جواهر القرآن حول هذه القضية، عنوانه:« كيف يَفْضُلُ بعضُ آياتِ القرآن على بعض مع أن الكُلَّ كلامُ الله تعالى؟» قال تحته:« لعلَّكَ تقول: قد توجه قصدك في هذه التنبيهات إلى تفضيل بعض القرآن على بعض، والكلُّ قولُ الله تعالى، فكيف يُفارق بعضُها بعضاً؟ وكيف يكون بعضُها أشرفُ من بعض؟

فاعلم: أن نورَ البَصيرة إن كان لا يُرشدك إلى الفرق بين آيَةِ الكُرسِيّ وآيَةِ المُدَايَنَات وبين سُورَةِ الإخلاص وسُورَةِ تَبَّتْ، وتَرْتَاعُ من اعتقاد الفَرق نفسُكَ الخوَّارة، المُستغرِقَةِ بالتقليد، فَقَلِّد صاحبَ الرسالةِ صَلَواتُ اللهِ وسَلاَمُهُ عليه، فهو الذي أُنزِلَ عليه القُرآن، وقد دلَّت الأخبار على شَرَفِ بعض الآيات، وعلى تَضْعيفِ الأجر في بعض السُّوَرِ المُنْزَلَة والأخبارُ الواردة في فضائل قَوَارِعِ القرآن، بتخصيصِ بعض

(١) البرهان في علوم القرآن ١/٤٣٩.
(٢) الإتقان في علوم القرآن٤/١٣٧.

الآياتِ والسُّوَر بالفضل وكثْرَةِ الثّوابِ في تِلاوتها لا تحصى، فاطلُبْه من كتب الحديث إن أردتَه»[1]

وقد اختلف عبارة القائلين بالتفضيل في المعنى الذي يرجع إليه هذا التفضيل، ويمكن حصر مرجع التفضيل في الأمور التالية:

الأول :أن الأفضلية ترجع إلى عظم الأجر ومضاعفة الثواب، إمّا من حيث انفعالات النفس وخشيتها وتدبرها وتفكرها عند ورود أوصاف العلا، فيخشع عند ذلك، وإمَّا من حيث إنَّ الله عز وجل جعل قراءة سورةٍ ما كقراءة أضعافها مما سواها، وأوجب بها من الثواب ما لم يوجب بغيرها.

الثاني : أن الأفضلية ترجع إلى ما يتعجل القارئ بقراءتها من الفوائد سوى الثواب الآجل، كقراءة آية الكرسي والإخلاص والمُعَوِّذَتين، فإنَّ قارئها يتعجل بقراءتها الاحتراز مما يخشى، لما وضعه الله فيها من الخصائص، أما آيات الأحكام مثلًا، فلا يقع بنفس التلاوة إقامة حكم، بل يقع بها العلم بالأحكام.

الثالث :أن يكون التفاضل راجعًا إلى ذات اللفظ، وما يتضمنه من معانٍ، فآية الكرسي وآخر الحشر و﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2] فيها من الدلالات على وحدانية الله عز وجل وعلى صفاته ما ليس في غيرها، كـ ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾[3] لذلك كانت هذه الآيات ملخصة لعموم الرسالة المحمدية، ومتضمنة للمطالب الربانية، فكانت بهذا المعنى أعظم وأفضل من قوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ

(١) جواهر القرآن ص:٦٣
(٢) سورة الإخلاص آية رقم:١
(٣) سورة المسد آية رقم:١

نَارًا ﴾[1] أي أنَّ مخبرات تلك أسنى وأجل قدرً، وقد رجح ذلك الزركشي في البرهان(٢)

الرابع :أنْ يكون العمل بآية أولى من العمل بأخرى، وأعوَد على الناس بفائدة، كما يقال: إنَّ آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد، خير من آيات القصص، لأنها إنما أُريد بها تأكيد الأمر والنهي والإنذار والتبشير، وهذا لا غنى للناس عنه، ولكن ربما استغنوا عن القصص، فكان ما هو أعود عليهم بنفع، وأجدى لهم مما يجري مَجْرى الأصول، خيرًا لهم مما يجعل تبعًا لما لا بد منه، ويكون هذا التفضيل من باب أنَّ الأصل خير من الفرع والتابع. [3]

وقد استدل القائلون بالتفاضل على رأيهم بأدلة من القرآن والسنة:

أولا: الأدلة القرآن:

١- قوله تعالى:﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[4]

فقد دلَّت الآية الكريمة على أنَّ الله سبحانه وتعالى إذا نسخ آية أتى بخير منها أو بمثلها، ومن أنواع المنسوخ ما رُفع حُكْمه وبقيتْ تِلاوتُه، ومنه ما بقيَ حُكمه ورفعتْ تلاوته، فدلَّ هذا على أنَّ في آي القرآن ما هو متماثل في الخيرية، ومنه ما هو أكثر خيرية وفضلا، وهذا التأويل هو الظاهر من النص.

---

(١) سورة النساء من الآية رقم:٦٥

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤٣٩/١.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٤٣٩/١، الإتقان في علوم القرآن ١٣٨/٤

(٤) سورة البقرة آية:١٠٦.

٢- قوله تعالى: ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾[١]

فالآية نص على أنَّ في التوراة الحَسن والأحسن، وهي من جمله كلام الله الحسن الذي يزداد بعضه حُسنًا على بعض

٣- قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[٢]

قال الشنقيطي – – رحمه الله –: أظهر الأقوال في هذه الآية الكريمة أنَّ المراد بالقول ما جاء به النبي– – صلى الله عليه وسلم – مِنْ وحي الكتاب والسنة، ومن إطلاق القول على القرآن قوله تعالى :﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴾[٣] وقوله تعالى :﴿ إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ * وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ ﴾[٤]

وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة :﴿ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾[٥] أي: يقدمون الأحسن الذي هو أشد حُسنًا على الأحسن الذي هو دونه في الحسن، ويقدمون الأحسن مطلقًا على الحسن، ويدل لهذا آيات من كتاب الله.

أما الدليل على أنَّ القول الأحسن المتبع ما أنزل عليه– – صلى الله عليه وسلم – من الوحي– فهو في آيات من كتاب الله، كقوله تعالى :﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[٦]، وقوله تعالى لموسى يأمره بالأخذ بأحسن ما في التوراة : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾، وأما كون القرآن فيه الحسن والأحسن، فقد دلت عليه آيات من كتابه. [٧]

ثانيا: الأدلة من السنة:

---

(١) سورة الأعراف من الآية: ١٤٥

(٢) سورة الزمر من الآية: ١٨

(٣) سورة المؤمنون من الآية:٦٨

(٤) سورة الطارق الآيتان:١٣– ١٤

(٥) سورة المؤمنون من الآية:١٨

(٦)سورة الزمر من الآية:٥٥

(٧) أضواء البيان ٣٥٦/٦.

قد وردت أحاديث صحاح في فضائل بعض الآيات والسور، منها:

أ- ما ورد في فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -، سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: " هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيتَهُ»(١)

ب-ما ورد في فضل آية الكرسي عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم -: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: {اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} [البقرة: ٢٥٥]. قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ»(٢)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وفضلها بَابُ بَابُ فَضْلِ الْفَاتِحَةِ، وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَالْحَثِّ عَلَى قِرَاءَةِ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ الْبَقَرَةِ، رقم: ٤٣، والنسائي في عمل اليوم والليلة ، رقم: ٧٢٢، وفي السنن الكبرى كتاب المساجد باب فضل فاتحة الكتاب، رقم:٩٨٦،والبيهقي في شعب الإيمان فضل فاتحة الكتاب، رقم: ٢١٤٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وفضلها باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي رقم:٢٥٨، وأحمد في المسند من حديث أبيّ رضي الله عنه رقم:٢١٢٧٨.والحاكم في المستدرك كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب أبي رضي الله عنه، رقم: ٥٣٢٦ ووافقه الذهبي على تصحيحه.

ت-ما ورد في فضل﴿ قل هو الله أحد﴾ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟» قَالُوا: وَكَيْفَ يَقْرَأُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»(١)

ث- وغير ذلك الكثير مما ورد في فضله أحاديث صحاح عن النبي - - صلى الله عليه وسلم - مثل سورة الملك، والكهف، والكافرون، والنصر، والمعوذتين، ويس، وأول غافر، وأواخر الحشر، وغيرها مما محله كتب السنن والصحاح والمسانيد حيث عقد المحدثون أبوابا أوردوا فيها ما صح من أحاديث في تفضيل بعض آيات وسور القرآن على غيرها مما يضيق عنه المقام .

القول الثاني:

يرى أصحابه أن القرآن ليس فيه فاضل ولا مفضول بل كله في الفضل سواء، وممن ذهب إلى هذا الرأي: الشيخ أبو الحسن الأشعري، والإمام الطبري، والقاضي أبو بكر، وأبو حاتم بن حبان، والخويي، وغيرهم وروي معناه عن مالك(٢)

قال الطبري في تفسيره:« وغير جائز أن يكون من القرآن شيء خير من شيء، لأن جميعه كلام الله، ولا يجوز في صفات الله تعالى ذكره أن يقال: بعضها أفضل من بعض، وبعضها خير من بعض»(٣)

وقال الخويي: « كلام الله أبلغ من كلام المخلوقين، وهل يجوز أن يقال: بعض كلامه أبلغ من بعض جوَّزه قوم لقصور نظرهم!، وينبغي أن تعلم أن معنى قول القائل هذا الكلام أبلغ من هذا أن هذا في موضعه له حسن ولطف وذاك في

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب صلاة المسافرين وفضلها بَابُ فَضْلِ قِرَاءَةِ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، رقم:٢٥٩، وأحمد في المسند من حديث أبي سعيد الخدري رقم: ١١٠٥٣، وابن حبان في صحيحه، باب ذكر الاقتصار للتهجد على قراءة: {قل هو الله أحد} ، إذ هو ثلث القرآن إذا كان عاجزا عن قراءة ما هو أكثر منه، رقم:٢٥٧٦.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤٣٨/١.

(٣) جامع البيان ٤٨٣/٢.

موضعه له حسن ولطف وهذا الحسن في موضعه أكمل من ذاك في موضعه قال فإن من قال: إن ﴿قل هو الله أحد﴾ أبلغ من ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ يجعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب وبين التوحيد والدعاء على الكافر وذلك غير صحيح بل ينبغي أن يقال: تبت يدا أبي لهب دعاء عليه بالخسران فهل توجد عبارة للدعاء بالخسران أحسن من هذه وكذلك في ﴿قل هو الله أحد﴾ لا توجد عبارة تدل على الوحدانية أبلغ منها فالعالم إذا نظر إلى ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ في باب الدعاء بالخسران ونظر إلى ﴿قل هو الله أحد﴾ في باب التوحيد لا يمكنه أن يقول: أحدهما أبلغ من الآخر»[1]

وقد استدل القائلون بنفي التفاضل بما يلي:

١- قالوا: إن الكل كلام الله وكذلك أسماؤه تعالى فلا تفاضل بينهما

وقد رد عليهم القائلون بالتفاضل بأن ذلك لا دليل عليه، وقد ثبت أنَّ الرحمة والغضب من صفاته سبحانه وتعالى، وقد قال: « إن رحمتي سبقت غضبي»، والتفاضل بين الصفات يكون من وجهين:

الأول :أنَّ بعضها أدخل في كمال الموصوف بها، وكذلك الأسماء، ولذلك جاء في الأثر عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: «أسالك باسمك الأعظم الذي إذا دعيت به أجبت»

الثاني :أن الصفة الواحدة قد تتفاضل، فالأمر بمأمور يكون أكمل من الأمر بمأمور آخر، والرضا عن النبيين أعظم من الرضا عمن دونهم، والرحمة لهم أكمل من الرحمة لغيرهم، وتكليم الله لبعض عباده أكمل من تكليمه لبعض، وكذلك سائر هذا الباب، وكما أن أسماءه وصفاته متنوعة فهي أيضا متفاضلة كما دل على ذلك

(١) الإتقان ١٣٧/٤

الكتاب والسنة والإجماع مع العقل، وإنما شبهة من منع تفاضلها من جنس شبهة من منع تعددها وذلك يرجع إلى نفي الصفات [1]

٢- قالوا: إن القول بالتفاضل يُشعِر بنقص المفضول عن الفاضل وكلام الله حقيقة واحدة لا نقص فيه

وقد رد عليهم القائلون بالتفاضل بأن إثبات الفضل في جانب لا يعني نفيه عن المفضَّل عليه في جوانب أخرى. وكلام الله عز وجل من حيث نسبته إليه لا يتفاضل، فكل القرآن كلامه على الحقيقة، نؤمن بذلك ونعتقده، ولكن قد يتفاضل في جوانب أخرى.

ومن خلال استعراض آراء العلماء في مسألة التفاضل بين آيات القرآن وسوره نرى أن القائلين بالتفاضل بين الآيات والسور أقوى وأرجح من قول القائلين بنفي التفاضل، وذلك لما يلي:

١- أن التفاضل مما يدل عليه ظاهر لفظ الكتاب والسنة والأخذ بظاهرهما أولى من التأويل والحمل على خلاف الظاهر

٢- ورود ألفاظ صريحة تدل على التفاضل مثل :(خير – أحسن – أفضل – أعظم)

٣- أن الكل كلام الله تعالى ولله أن يفضل ما شاء منه على ما شاء

٤- أن القول بالتفاضل لا يستلزم رفع الفضيلة عن المفضل عليه بل هما في أفق واحد من الفضل والبلاغة والبيان عدا أن بعض النصين قد يزيد فضيلة على غيره وليس في هذا ما يمنع

٥- أن أدلة النافين للتفاضل عقلية بخلاف أدلة المثبتين ووجود النص في أحد جانبي الخلاف – خصوصا إذا صح- يكون مرجحا له على ما عداه

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢١٢/١٧.

وبعد عرض كلام الإمام ابن حبان، وذكر اختلاف العلماء في المسألة يمكننا القول بأن الإمام ابن حبان رحمه الله تعالى، يجمع بين الرأيين، فهو مع المانعين للتفاضل من حيث وقوع التفاضل في ذات اللفظ القرآني، ومع القائلين به في الأجر والثواب، فهو يمنع من وجه، ويجيز من وجه، حسب فهمه لما صح عنده من أحاديث ، والله تعالى أعلم.

*****

المطلب السادس

بعض الملاحظات على منهج الإمام ابن حبان – رحمه الله تعالى–

مما لاحظته أثناء دراستي لقضايا علوم القرآن في صحيح الإمام أبي حاتم ابن حبان –رحمه الله تعالى– أنه قد يورد بعض الأحاديث الضعيفة، وهذا لا إشكال فيه فقلَّ أن يخلو كتاب من ضعيف، ولكن الإشكال أن يأتي المصنف بحديث ضعيف في قضية مهمة من قضايا العلم، ويتركه بلا مناقشة، وهذا ما حدث، فقد أورد حديثا يوهم ظاهره أن النبي – صلى الله عليه وسلم– مات وترك البيان عن أمور مهمة في كتاب الله تعالى، وهي في مسألة ترتيب سور القرآن الكريم، فتدخل الصحابة باجتهادهم ورتبوها، ولم يعلق على الحديث بشيء

والحديث هو حديث عبد الله بن عباس – رضي الله عنه قال:« قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى أَنْ قَرَنْتُمْ بين الأنفال وبراءة، وبراءةُ مِنَ الْمِئِينَ وَالْأَنْفَالُ مِنَ الْمَثَانِي فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا فَقَالَ عُثْمَانُ: كَانَ إِذَا نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ الْآيَةُ دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعض من يكتب فيقوله: "ضَعْهُ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا" وَأُنْزِلَتِ الْأَنْفَالُ بِالْمَدِينَةِ وَبَرَاءَةُ بِالْمَدِينَةِ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ فَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُخْبِرْنَا أَيْنَ نَضَعُهَا فَوَجَدْتُ قِصَّتَهَا شَبِيهًا بِقِصَّةِ الْأَنْفَالِ فَقَرَنْتُ بَيْنَهُمَا وَلَمْ نَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" فَوَضَعْتُهَا في السبع الطول»(١)

وهذا الحديث موضع استدلال لكثير من العلماء، فقد ذهب كثير من المفسرين إلى أن السر في سقوط البسملة أول سورة براءة، هو اشتباه الأمر على الصحابة- رضوان الله عليهم- عند كتابة المصحف حيث اعتقدوا أن سورتي الأنفال وبراءة سورة واحدة لا سورتين، لعدم بيان ذلك من النبي – صلى الله علي وسلم- ومن ثم أسقطوا البسملة بينهما، وقد أوردوا للاستدلال على هذا الرأي الحديث السابق

وبعد البحث والنظر، وتتبع أقوال حذاق المحققين من العلماء حول الحديث تبين أن هذا الحديث ضعيف سندا، مضطرب متناقض متنا، وسوف نتناول الكلام على هذا بالتفصيل إن شاء الله تعالى، لما له من أهمية بالغة تتجلى في:

- أن هذا الحديث موضع استدلال لكثير من العلماء على أن ترتيب السور كان باجتهاد من الصحابة – رضي الله عنهم-
- أنه موضع استدلال على أن الصحابة تركوا البسملة لاشتباه الأمر عليهم

١- أخرجه أحمد في المسند أول مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه: (١/ ٣٣٢)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الوحي، ذِكْرُ مَا كَانَ يَأْمُرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم يكتبه الْقُرْآنِ عِنْدَ نُزُولِ الْآيَةِ بَعْدَ الْآيَةِ،رقم:٤٣. والحاكم في المستدرك، أول كتاب التفسير، رقم (٢٨٧٥)، وكذا في تفسير سورة التوبة رقم (٣٢٧٢)، والترمذي في السنن، كتاب التفسير، باب تفسير سورة التوبة، رقم (٣٠٨٦)وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَوْفٍ، عَنْ يَزِيدَ الفَارِسِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ» وَيَزِيدُ الفَارِسِيُّ قَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، غَيْرَ حَدِيثٍ، وَيُقَالُ هُوَ: يَزِيدُ بْنُ هُرْمُزَ، وَيَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ هُوَ: يَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ وَلَمْ يُدْرِكْ ابْنَ عَبَّاسٍ إِنَّمَا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ، وَيَزِيدُ الفَارِسِيُّ أَقْدَمُ مِنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ »، ، وأبو داوود في السنن، كتاب الصلاة، باب الجهر بالبسملة، رقم (٧٨٦)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده ضعيف ومتنه منكر، يزيد الفارسي هذا لم يرو عنه هذا الحديث غير عوف- وهو ابن أبي جميلة- فهو في عداد المجهولين، وهو غير يزيد بن هرمز الثقة الذي خرج له مسلم» وقد ذكر كلام الشيخ شاكر في تعليقه على المسند أيضا ٤٦١/١

- أنه يشير إلى أن النبي – صلى اله عليه وسلم– مات وقد ترك البيان عن أمور مهمة في القرآن الكريم، تكفل الصحابة – رضي الله عنهم – ببيانها
- أنه مروي في كتب السنة المعتبرة، وقد صححه جمع من أهل العلم بالحديث
- أن كثيرا من المفسرين أوردوه في التفسير وجعلوه دليلا على ما سبق
- أنه يفتح بابا للطعن في القرآن الكريم من قبل المستشرقين وغيرهم من المتربصين بالقرآن والإسلام

ولذلك كان لابد من التعليق عليه وبيان حكمه عند أهل العلم

أولا: بيان ضعف الحديث من جهة السند:

أما ضعف سنده فلأن فيه راويين أحدهما متهم عند أهل الحديث، وهو عوف الأعرابي، وهو متهم بالتشيع، والرفض(١)، وأما الثاني فهو يزيد الفارسي، وهو مختلف فيه هل هو يزيد بن هرمز، أم يزيد الفارسي(٢)، فمن العلماء من قال هما واحد. ومنهم من جعلهما راويين مختلفين، وحاله على كلٍّ يدور بين الضعف والجهالة وهما كفيلتان بالحكم بضعف الحديث، وخصوصا إذا كان في أمر مهم كجمع القرآن الكريم والكلام على ترتيب آياته وسوره.

قال الأستاذ أحمد شاكر – رحمه الله – تعالى في تعليقه على هذا الحديث المروي في مسند الإمام أحمد بن حنبل،« في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له، يدور إسناده في كل رواياته على "يزيد الفارسي" الذي رواه عن ابن عباس، تفرد به عنه عوف بن أبي جميلة الأعرابي، ثم ساق أقوال العلماء في تضعيف يزيد الفارسي(٣)، ثم قال: فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث، يكاد يكون مجهولا، حتى شُبِّه على مثل ابن مهدي، وأحمد،

١- ينظر: تقريب التهذيب ص:٤٣٣.

٢- ينظر: تهذيب التهذيب ٣٦٩/١١، لسان الميزان ٤٤٤/٧.

٣- مسند أحمد بتحقيق الأستاذ أحمد شاكر – رحمه الله –: (١/ ٣٣٢- ٣٣٤)

والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره، ويذكره البخاري في الضعفاء، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن، الثابتة بالتواتر القطعي، قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا إنه "حديث لا أصل له" تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث

ثم أور كلام السيوطي في تدريب الراوي في الكلام على أمارات الحديث الموضوع: ومنها أن يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي".(١)

وقول الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: "ومنها ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضا لنص القرآن، أو السنة المتواترة. أو الإجماع القطعي".(٢)

وقول الخطب في كتاب الكفاية: "ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به". (٣)

وكثيراً ما يضعِّف أئمة الحديث راوياً لانفراده براوية حديث منكر يخالف المعلوم من الدين بالضرورة، أو يخالف المشهور من الروايات، فأولى أن نضعف يزيد الفارسي هذا، بروايته هذا الحديث منفرداً به،

ثم قال: وبعد كتابة ما تقدم وجدت الحافظ ابن كثير نقل هذا الحديث في التفسير وفي كتاب فضائل القرآن، ووجدت أستاذنا العلامة محمد رشيد رضا – رحمه الله – علق عليه في الموضعين، فقال في الموضع الأول بعد الكلام على يزيد الفارسي:

١- تدريب الراوي ١/٣٢٥.

٢- نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص:١٠٩.

٣- الكفاية في علم الرواية ص:٤٣٢.

"فلا يصح أن يكون ما انفرد به معتبراً في ترتيب القرآن الذي طلب فيه التواتر". وقال في الموضع الثاني: "فمثل هذا الرجل لا يصح أن تكون روايته التي انفرد بها مما يؤخذ به في ترتيب القرآن المتواتر". وهذا يكاد يوافق ما ذهبنا إليه، فلا عبرة بعد هذا كله في الموضع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرة للحجة والدليل، والحمد الله على التوفيق (١)

ثانيا: بيان اضطراب متن الحديث

الناظر في متن هذا الحديث يجد اضطرابا وتناقضا بما يدل على ضعفه، وذلك من وجوه:

١- أن أول الحديث ينقض آخره، ففي أول الحديث بيان أن النبي – صلى الله عله وسلم- لم يترك شيئا من القرآن إلا وبيَّن موضعه ومكانه من المصحف الشريف بدقة وعناية، ثم جاء آخر الحديث لينقض هذا الأساس، حيث يذكر أن النبي –صلى الله عليه وسلم- ترك ما يتعلق ببراءة والأنفال، وهذا غير مقبول.

٢- أن الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وبراءة من أواخر ما نزل بالمدينة، فالأولى نزلت في غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة، والثانية نزلت في غزوة تبوك في السنة التاسعة من الهجرة، وغير مقبول عقلا أن يخفى هذا الأمر على صحابة رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، وخصوصا مع وجود هذه المدة الزمنية الطويلة بين السورتين.

٣- من المعلوم أن لكل سورة اسما توقيفيا معلوما وأسماء اجتهادية تكثر أو تقل، فكيف غاب هذا عن صحابة النبي – صلى الله عليه وسلم- حيث لم يتبينوا الفرق بين براءة والأنفال؟!

١- مسند أحمد بتحقيق الأستاذ أحمد شاكر – رحمه الله -: (١/ ٣٣٢- ٣٣٤)

٤- من المعلوم أن ترتيب آيات وسور القرآن توقيفي لا اجتهاد فيه على الرأي الصحيح عند العلماء، وفي هذا الحديث ما يدل على تدخل سيدنا عثمان -رضي الله عنه- في ترتيب السور باجتهاده، وانفراده بذلك من بين الصحابة – رضي الله عنهم جميعا- وقد كان فيهم من هو أحفظ وأقرأ منه، وهذا أمر غير مقبول.

٥- أن دور عثمان -رضي الله عنه- في جمع المصحف كان منحصرا في جمع الناس على مصحف واحد خشية الفتنة، أما الترتيب في السور والآيات فقد كان في عهد أبي بكر -رضي الله عنه-.

٦- من المعلوم غيرة الصحابة رضي الله عنهم على القرآن الكريم، فقد ضبطوا كل ما يتعلق بالقرآن ضبطا تاما، وفي هذا الحديث ما يدل على تقصيرهم في شيء من هذا الضبط، وهذا مردود.

٧- أن سبب سقوط البسملة فيما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه- أنها رحمة، وبراءة نزلت بالسيف وإعلان الحرب على المشركين، ولا يناسب موضوعها ذكر البسملة، فإن صح هذا السبب كان من أقوى الردود على الحديث المذكور

٨- أن هذا الحديث يفتح الباب للطعن في القرآن الكريم لأنه يدل على تدخلٍ بشريٍّ فيه، وهذا يفتح المجال للطعن في كثير من ثوابت القرآن وقطعياته؛ لأنها في نظر الطاعن جهد بشري يقبل الصواب والخطأ.

٩- ثم إنه من المستبعد تماما أن يقبض رسول – صلى اله عليه وسلم- وقد ترك بعض البيان مما تحتاجه الأمة في القرآن بدون بيان هذا في غاية البعد خصوصا وأن الذين رجحوا هذا الرأي جعلوه دليلا على أن ترتيب الآيات وكذا السور توقيفي ثم استثنوا براءة والأنفال وهذا كلام يبعد أن يقال عن بشر فكيف يقال عن نبي موكول إليه البيان ، ومن المعلوم أن القول

بأن ترتيب الآي والسور توقيفي هو الراجح من أقوال العلماء، وأما من قال بتوقيفه في البعض وبالاجتهاد في البعض فبعيد كل البعد وغير مقبول مع تقديرنا للقائلين به، ولكن الحق أحب إلينا منهم. والله تعالى أعلم. (١)

١- إتقان البرهان ص: ٤٦٠ وما بعدها.

الخاتمة

وتشتمل على:

أولا: أهم نتائج البحث

بعد هذه الرحلة المباركة في فكر وعلم الإمام الكبير أبي حاتم محمد بن حبان – رحمه الله تعالى– يمكن أن نخرج ببعض النتائج المهمة، منها:

١– أن شخصية الإمام ابن حبان رحمه الله العلمية جديرة بالبحث والدراسة من نواحٍ شتى؛ لما تمتع به – رحمه الله تعالى– من فكر موسوعي مستوعب لأصول الشريعة وفروعها.
٢– أن صحيح الإمام ابن حبان موسوعة علمية بحق، وقد عرف له العلماء قدره ومنزلته، وقد جمع فيه مؤلفه الكثير من القضايا المهمة في شتى العلوم، ومنها علوم القرآن محل البحث
٣– للإمام ابن حبان رحمه الله آراء مهمة في جانب علوم القرآن الكريم اتفق في بعضها مع جمهور العلماء وخالفهم في بعضها
٤– اتفق الإمام ابن حبان مع جمهور العلماء في أن أول ما نزل من القرآن الكريم هو صدر سورة العلق
٥– لا يرى الإمام ابن حبان جواز نسخ القرآن بالسنة
٦– للإمام ابن حبان رأي في توجيه حديث الأحرف السبعة خالفه فيه بعض العلماء، والنقل عنه في هذه الناحية مضطرب.
٧– لا يرى ابن حبان جواز القراءة بالألحان التي تخرج اللفظ عن أصل وضعه اللغوي ومعهود نطقه، وإن كان يرى استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج إلى الزيادة والنقص.

٨- يرى ابن حبان أن لا تفاضل بين آيات القرآن الكريم وسوره من حيث ذواتها، بل الكل في درجة واحدة من الفضيلة والمنزلة من هذه الناحية، وإن كان يرى أن التفاضل قد يقع من ناحية الثواب والأجر.

٩- أورد ابن حبان رحمه الله تعالى بعض الأحاديث الضعيفة التي تتعارض مع بعض القطعيات الشرعية من غير أن يعلق أو يعقب عليها.

١٠- وما سبق لا يمكن أن ينزل بمقدار ابن حبان رحمه الله تعالى، فالكل بشر يؤخذ منه ويرد عليه إلا المعصوم – صلى الله عليه وسلم- وتبقى منزلته – رحمه الله تعالى- علية وقدره شريف بين أهل العلم. رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

والله -تعالى- أعلى وأعلم بالصواب، وإليه المرجع المآب، وصلى الله- تعالى- على نبينا ومولانا وحبيبنا محمد – صلى الله عليه وسلم- وعلى آله، وصحبه، وتابعيه إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

ثانيا: أهم المراجع

- القرآن الكريم
- الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي) للإمام تقي الدين السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب – الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ط١ ١٩٩٦ م – دار الفكر – لبنان – تحقيق / سعيد المندوب، وأيضا طبعة مكتبة دار التراث– القاهرة.
- أحكام القرآن للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول – محمد بن علي بن محمد الشوكاني تحقيق :محمد سعيد البدري أبو مصعب الناشر دار الفكر.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف الشيخ: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.
- الأم للإمام الشافعي ط٢ ١٣٩٣ هـ دار المعرفة – بيروت .
- البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه :د.محمد محمد تامر – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.
- البحر المحيط في التفسير تأليف الإمام أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي – ت: صدقي محمد جميل– دار الفكر – بيروت.
- البداية والنهاية . لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ط مكتبة المعارف – بيروت البرهان في علوم القرآن :محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله ,دار المعرفة بيروت – ١٣٩١ , تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم.

- تاج العروس من جواهر القاموس – تأليف الإمام: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي – ت: مجموعة من المحققين– دار الهداية.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ط١ ١٩٨٧م – دار الكتاب العربي – لبنان تحقيق / د / عمر عبد السلام تدمري
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ط – الرياض الحديثة – تحقيق / عبد الوهاب عبد اللطيف
- تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) تأليف الإمام : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي– الدار التونسية للنشر – تونس.
- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) تأليف الإمام: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي – ت: عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى – ١٤٢٢هـ.
- تفسير ابن كثير(تفسير القرآن العظيم) تأليف الإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير – ت: سامي بن محمد سلامة– دار طيبة للنشر والتوزيع.
- تفسير أبي السعود: (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) تأليف الإمام: أبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي– دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) تأليف الإمام: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي – ت: علي عبد الباري عطية– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ .
- تفسير البغوي (معالم التنزيل) – ط دار المعرفة – بيروت – تحقيق خالد عبد الرحمن العك

- تفسير الزحيلي، (التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج) –تأليف: د وهبة بن مصطفى الزحيلي – دار الفكر المعاصر – دمشق – الطبعة : الثانية ، ١٤١٨هـ.
- تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون التأويل في وجوه الأقاويل) – تأليف الإمام: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.
- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) تأليف الإمام: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري – ت: أحمد محمد شاكر – مؤسسة الرسالة – الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- التفسير القرآني للقرآن – تأليف الأستاذ: عبد الكريم يونس الخطيب – دار الفكر العربي – القاهرة.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)– تأليف الإمام: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي– ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش – دار الكتب المصرية – القاهرة – الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- تفسير آيات الأحكام – تأليف، د: محمد علي السايس الأستاذ بالأزهر الشريف – المحقق: ناجي سويدان –المكتبة العصرية للطباعة والنشر –٢٠٠٢م
- التمهيد لابن عبد البر لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري– وزارة عموم الأوقاف – المغرب– ١٣٨٧هـ – تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.
- جواهر القرآن للإمام أبي حامد الغزالي (المتوفى: ٥٠٥هـ) –المحقق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القباني – الناشر: دار إحياء العلوم، بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
- حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد – تأليف الشيخ برهان الدين بن محمد بن أحمد الباجوري – ت الأستاذ الدكتور: على جمعة الشافعي– دار السلام للطباعة والنشر – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

- حديث الأحرف السبعة، دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية – د. عبد العزيز عبد الفتاح القاري– مؤسسة الرسالة –الطبعة الأولى– ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م
- الحوادث والبدع – تأليف: محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي، أبو بكر الطرطوشى المالكي (المتوفى: ٥٢٠هـ) – المحقق: علي بن حسن الحلبي –الناشر: دار ابن الجوزي –الطبعة: الثالثة، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ مدرج الدرر في تفسير الآي
- ديوان النابغة الذبياني – سلسلة ذخائر العرب – دار المعارف – مصر ت: محمد ابو الفضل إبراهيم– الطبعة الثانية
- الرسالة للإمام الشافعي محمد بن إدريس أبو عبد الله – القاهرة– ١٣٥٨هـ– ١٩٥٩م – تحقيق: الأستاذ / أحمد شاكر.
- سنن ابن ماجه – تأليف الإمام: ابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني – ت: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله – دار الرسالة العالمية –الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.
- سنن أبي داود :سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي دار الفكر , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد.
- سنن الترمذي تأليف الإمام: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق وتعليق: الأستاذ/ أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)– ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)– وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)– شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر– الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- سنن القراء ومناهج المجودين – تأليف: د. عبد العزيز عبد الفتاح القاري– مكتبة الدار – المدينة المنورة – الطبعة الأولى – ١٤١٤هـ.
- السنن الكبرى– تأليف الإمام: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي – حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي – أشرف عليه: شعيب

الأرناؤوط – قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي– مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

- سير أعلام النبلاء . لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ط٩ سنة ١٤١٣هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت– تحقيق / شعيب الأرناؤوط ، ومحمد نعيم العرقسوسي
- شرح النووي علي صحيح مسلم– للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي– ط٢ ١٣٩٢هـ – دار إحياء التراث العربي – بيروت
- شرح مشكل الآثار–للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي – ت: شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة – الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م.
- صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)– تأليف الإمام: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي – ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي – حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة– بيروت– الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- صحيح ابن حبان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي – تحقيق: أحمد محمد شاكر– دار المعارف – مصر.
- صحيح البخاري – (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه) – تأليف الإمام: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي– ت: محمد زهير بن ناصر الناصر – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم – (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –) – تأليف الإمام: مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري – ت: محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى . لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ٠ ط٢ سنة ١٤١٣هـ

- غاية النهاية في طبقات القراء – المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) – الناشر: مكتبة ابن تيمية – عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن حجر العسقلاني الشافعي ، ط دار المعرفة – بيروت تحقيق: محب الدين الخطيب .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون – المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ) – مكتبة المثنى – بغداد – ١٩٤١م.
- كشف القناع عن حكم الوجد والسماع – تأليف الإمام أحمد بن عمر أبي العباس الأنصاري القرطبي – دار الصحابة – طنطا – الطبعة الأولى – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- مختصر اختلاف العلماء – المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) – المحقق: د. عبد الله نذير أحمد – الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ .
- المدخل لدراسة القرآن الكريم – المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة – مكتبه السنة – القاهرة – الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم بن عبد الله النيسابوري ط١ ١٩٩٠ م – دار الكتب العلمية – بيروت – تحقيق / مصطفي عبد القادر عطا .
- المستصفى في علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ط١ سنة ١٤١٣هـ دار الكتب العلمية – بيروت – تحقيق / عبد السلام عبد الشافي .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف الإمام: الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني – ت: الأستاذ/ أحمد محمد شاكر – دار الحديث – القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

- المعجزة الكبرى القرآن – المؤلف: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ) – الناشر: دار الفكر العربي.
- معجم البلدان . للشيخ شهاب الدين أبي عبيد الله ياقوت الحموي الرومي البغدادي – ط دار إحياء التراث – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت .
- المقدمات الأساسية في علوم القرآن – المؤلف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي – الناشر: مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن . للأستاذ محمد عبد العظيم الزرقاني – دار الفكر لبنان– ط١– ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ط١ سنة ١٩٩٥م – دار الكتب العلمية – بيروت – تحقيق / الشيخ علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود .
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث – المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ) – الناشر: دار الفكر العربي.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ط دار الثقافة – لبنان تحقيق / إحسان عباس .